Empowered lives.
Resilient nations.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Economic & Social Council

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دراسة بانورامية للاقتصاد غير الرسمي في الأردن

عمان – الأردن

٢٠١٢

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٣/٤/١٠٩٣)
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

حقوق الطبع© ٢٠١٣
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جميع حقوق الطبع محفوظة. ولا يجوز إستنساخ أيّ جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام إسترجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة. إلكترونية كانت أو آلية. أو بالنسخ الضوئي أو بالتسجيل. أو بأي وسيلة أخرى. بدون الحصول على إذن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير. لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالتقرير منشورٌ مستقل. صادر بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهو ثمرة جهد تعاوني بذله فريق من الإستشاريين والمستشارين البارزين

الفهرس

المقدمة ٣

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات ٥

الفصل الثاني

ديناميكيات (آليات) سوق العمل الأردني ١٢

مقدمة ١٣

النمو الاقتصادي والبطالة ١٣

ديناميكيات آليات سوق العمل ١٤

العمالة بأجر في القطاع الخاص ١٥

خصائص الاقتصاد غير الرسمي ١٦

الفصل الثالث

ديناميكيات (آليات) الاقتصاد غير الرسمي ١٩

مقدمة ٢٠

الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية ٢١

الاقتصاد غير الرسمي والتوزيع الجغرافي ٢٤

الاقتصاد غير الرسمي وجنسية المؤسسات ٢٦

الاقتصاد غير الرسمي ومسك دفاتر حسابات المؤسسة ٢٧

الوضع القانوني للمؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي ٢٨

الاقتصاد غير الرسمي وعوائد المؤسسات ٣٠

الفصل الرابع

توصيات السياسات ٣٢

المراجع ٣٥

الملاحق ٣٧

مقدمـــــــة

إن مفهوم الإقتصاد غير الرسمي، والذي يرمز له أيضاً بالإقتصاد الرمادي، أو إقتصاد الظل، أو الإقتصاد غير المنظم، أو الإقتصاد المخفي، أو الإقتصاد السري هو ظاهرة لا تزال تنتظر أن تعتبر جزءاً هاماً، ليس فقط للدول النامية والإنتقالية، بل أيضاً للدول المتطورة، حيث أن هذا المفهوم لا يزال يعتبر ذو أهمية محدودة لهم. وفي السنوات الماضية ظهر اهتمام متجدد في الاقتصاد غير الرسمي في سائر أنحاء العالم. وينبع ذلك جزئيا من أن الإقتصاد غير الرسمي لم ينم فحسب، بل وظهر بأشكال جديدة في أماكن غير متوقعة. و يمثل الإقتصاد غير الرسمي قسماً هاماً من الإقتصاد واليد العاملة في العالم حتى ولو تم التغاضي عنه، وقد أصبح وجود الإقتصاد غير الرسمي حقيقة أكثر وضوحاً في ظل التراجع الإقتصادي الحالي العالمي. كما ينبع الإهتمام المتجدد في الإقتصاد غير الرسمي من إدراك العلاقات بينه وبين النمو، الفقر، وعدم المساواة.

وتمثل هذه الدراسة خطوة ثانية تتلو الدراسة التحليلية "الاقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الأردني" التي تم إعدادها ضمن التعاون بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
وتقيس الدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الأردني على أساس مسح تتبع سوق العمل الأردني ٢٠١٠. وتشير الدراسة إلى أن حجم الإقتصاد غير الرسمي يبلغ ٤٤٪ من اجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الاردني، كما أنها تعرض النشاطات الرئيسية التي يوجد فيها تركيز كبير من النشاطات غير الرسمية.

نجحت الدراسة التحليلية في التمييز بين خمسة انواع من التوظيف وهي: (١) الوظيفة الحكومية؛ (٢) العمل الرسمي مقابل أجر في القطاع الخاص، بما يشمل العمل مقابل أجر أو راتب مع وجود إما عقد عمل قانوني أو تغطية ضمان إجتماعي وذلك إما في القطاع الخاص أو في الشركات التي تملكها الحكومة؛ (٣) العمل غير الرسمي في القطاع الخاص مقابل أجر، مما يشمل العمل مقابل أجر أو راتب في القطاع الخاص من دون عقد أو تغطية الضمان الإجتماعي؛ (٤) المشغلون والأفراد العاملون لحسابهم الخاص في القطاع الخاص؛ وأخيراً (٥) العاملون من أفراد العائلةفيالقطاع الخاص الذين لا يتلقون أجراً. وبناء عليه، فإن الفئات الثلاث الأخيرة من أنواع العمالة تعتبر عمالة غير رسمية.
كما توصلت الدراسة إلى قياس حجم القطاع غير الرسمي في الأردن وعرضت المنهجيات المختلفة والتوجهات لقياس العمالة غير الرسمية. وحددت الدراسة النشاطات الأساسية التي تشغل أكبر أعداد من اليد العاملة غير الرسمية في الإقتصاد الأردني، وبناء عليه فإن الهدف الرئيسي للدراسة البانورامية هو توفير بعد نوعي للوضع غير الرسمي في الأردن والتوسع في شرح العوامل وراء وجود الاقتصاد غير الرسمي وتأثير هذا القطاع على البطالة (الذكور والإناث) والعلاقة بين الوضع غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية، كما ستركز على العوامل المتعلقة بالشباب المرأة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف هي التالية:
١.توفير بعد نوعي للقطاع غير الرسمي في الأردن،
٢.تعريف العوامل التي تحرك وتحفز الإقتصاد غير الرسمي،
٣.تحديد الشرائح الإجتماعية الأكثر تأثراً بالوضع غير الرسمي،
٤.التركيز على العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والشباب والمرأة،
٥.اختبار الصلات والعلاقات بين الاقتصاد غير الرسمي وعمل الشركات الصغيرة والميكروية،
٦.تحديد القطاعات الأكثر تأثراً بالنشاط غير الرسمي، وكيفية تأثرها ولماذا،
٧.تسليط الضوء على المناطق في الأردن التي يوجد فيها نسب مرتفعة من النشاطات غير الرسمية.

تقوم منهجية الدراسة البانورامية على ثلاثة توجهاترئيسية: الأولى هو أن تربط الدراسة ما بين الإستنتاجات الرئيسية للدراسة التحليلية مع مختلف الإحصائيات والمسوحات المتوفرة عن الأردنمثل تعداد السكان، مسح العمالة والبطالة، والحسابات القومية، مصفوفة الحسابات الإجتماعية. والتوجهالثاني كان عقد مجموعات حوار مركز لتغطية شؤون المناطق والنشاطات غير الرسمية، والشباب والنشاطات غير الرسمية، والمرأة والنشاطات غير الرسمية. وشملت مجموعات الحوار المركز أشخاصاً مختلفين يعملون بشكل غير رسمي في مختلف المجالات ومن مختلف الأعمار، مع التركيز على الشباب والنساء. وأخيراً، التوجه الثالث والمتعلق بإجراء أبحاث شاملة تضم مقابلات مع أخصائيين من الجهتين (الحكومة والقطاع الخاص/ المشغلين)، بالإضافة إلى مسح الدراسات الموجودة عن الأردن وبعض الدول الأخرى.

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات

ظهر في السنوات الماضية اهتمام متجدد في سائر أنحاء العالم في ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ويعود ذلك جزئياً إلى ان الإقتصاد غير الرسمي لم ينمو فحسب، بل وظهر بأشكال مختلفة وفي مواقع غير متوقعة. ويمثل الإقتصاد غير الرسمي جزءاً هاماً من الإقتصاد واليد العاملة في العالم، ولو أنه جزء مهمل، وقد أصبح هذا الواقع أكثر وضوحاً أثناء الإنكماش الإقتصادي الحالي.
هذا كما يعود الإهتمام المتجدد في الإقتصاد غير الرسمي إلى الإدراك بالروابط بين النشاطات غير الرسمية والنمو والفقر وعدم المساواة. ويوجد أيضاً جدال حاد في هذا الصدد، حيث أن بعض المراقبين ينظرون إلى هذا الإقتصاد نظرة إيجابية، بأنه تجمع للمواهب في مجال الأعمال، أو مخفف صدمات في الأزمات الإقتصادية. وهنالك آخرون يعتبرونه إشكالياً، ويطرحون وجهة النظر التي تعتبر أن أصحاب الأعمال غير الرسميين يتعمدون تجنب التنظيم والضرائب. وهنالك آخرون يعتبرون الإقتصاد غير الرسمي كمصدر معيشة للعاملين الفقراء. وكل واحدة من وجهات النظر هذه محقة تجاه واحد من جوانب أو مكونات الإقتصاد غير الرسمي. وبعكس التكهنات الأولية، فقد استمر الإقتصاد غير الرسمي بالنمو كما أنه ظهر بأشكال جديدة، وهو يمثل اليوم جزءاً هاماً من الإقتصاد واليد العاملة في العالم.

إن مفهوم الإقتصاد غير الرسمي، والذي يرمز له أيضاً بالإقتصاد الرمادي، أو إقتصاد الظل، أو الإقتصاد غير المنظم، أو الإقتصاد المخفي، أو الإقتصاد السري هو ظاهرة لا تزال تنتظر أن تعتبر جزءاً هاماً وغامضاً، ليس فقط للدول النامية والانتقالية، بل أيضاً للدول المتطورة، حيث أن هذا المفهوم لا يزال يعتبر ذو أهمية محدودة لهم (Hussmanns, 2004). وقد كان (W. Arthur Lewis) أول من استعمل مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" في نموذجه للتنمية الإقتصادية الذي استعمل لوصف استحداث فرص العمل أو فرص كسب الرزق، وبشكل خاص في العالم النامي. وقد استعمل هذا المصطلح لوصف نوع من التشغيل يقع خارج القطاع الصناعي الحديث (Lewis, 1958).

ولكن عملية جمع البيانات حول الإقتصاد غير الرسمي تحتاج إلى تعريف للإقتصاد غير الرسمي. ولكن هذا التعريف والأسلوب المناسب لقياس الإقتصاد غير الرسمي شكلا معضلة واجهت الخبراء والمدارس الفكرية التي تقيس وتعرف الحالة غير الرسمية، الذين استعملوا منهجيات مختلفة لتحقيق هذا الهدف. ولكن تم التركيز على ضرورة تعريف القطاع غير الرسمي من حيث خصائص الوحدة الإنتاجية (أسلوب التركيز على الشركة) وليس من حيث خصائص الإنسان المعني أو الوظيفة (مثلاً أسلوب التركيز على العمالة)، وذلك من اجل التوصل إلى تعريف للقطاع غير الرسمي يكون مقبولاً عالمياً لدى خبراء إحصاء العمالة والقائمين على الحسابات القومية (Hussmanns, 2004).

يعرف مؤتمر العمل الدولي (International Labor Conference) الإقتصاد غير الرسمي بأنه "كافة النشاطات الإقتصادية التي يقوم بها العاملون والوحدات الإنتاجية والتي تكون، وفق القانون أو وفق الواقع، غير مغطاة أو غير مغطاة بشكل كافي، بالترتيبات الرسمية" (ILO 2002a). هذا كما ان تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) بعنوان "العمل الكريم والإقتصاد غير الرسمي" يعرف العمالة في الإقتصاد غير الرسمي بأنها تتكون من مكونين: (١) العمل في الاقتصاد غير الرسمي، و (٢) أنواع أخرى من العمالة غير الرسمية (أي العمالة غير الرسمية خارج الاقتصاد غير الرسمي) (ILO, 2002b).

هذا كما أن البعض يعرفون الإقتصاد غير الرسمي بأنه "مجموعة متنوعة من النشاطات والشركات الإقتصادية والعاملين غير المشمولين بتنظيم الدولة أو حمايتها" (WIEGO, 2012). ويعرف آخرون الإقتصاد غير الرسمي بأنه الإقتصاد الذي "يتكون من شركات منزلية غير مسجلة تختلف عن الشركات الرسمية من حيث التكنولوجيا وإقتصاد الكمية، والإعتماد على الأساليب

التي تستعمل اليد العاملة بكثافة، والغياب الفعلي للحسابات المعدة بشكل جيد" (Kulshreshthمجموعة الخبراء في حسابات الاقتصاد غير الرسمي (مجموعة دلهي) استنتجت أن "تعريف وقياس العمالة في الاقتصاد غير الرسمي تحتاج لأن تستكمل بإضافة تعريف وقياس للعمالة غير الرسمية" (CSO/India 2001). وقد تم التأكيد على أن "العمالة في الاقتصاد غير الرسمي" و"العمالة غير الرسمية" هما مفهومان يرمزان إلى جوانب مختلفة من "إضفاء صفة غير الرسمية (informalisation)" على العمالة ولأهداف مختلفة من صناعة السياسات. ولا يمكن لواحد من المفهومين أن يحل محل الآخر، فهما مفيدان لأغراض التحليل، وبالتالي فهما يكملان أحدهما الآخر. ولكن المفهومين يحتاجان لأن يعرفا ويقاسا بطريقة متماسكة منطقيا وثابتة حتى يمكن التمييز بينهما. وكثيراً ما يقع مستعملو الإحصائيات وغيرهم في الإرتباك وعدم التمييز بين المفهومين لأنهم لا يدركون الفرق بين وحدتي المراقبة المعنيتين: الشركات من جهة، والوظائف من جهة اخرى.

بالتالي، يمكن القول أن تعريف وقياس الإقتصاد غير الرسمي ليس موضع اتفاق بعد. ولكن مع تقدم الأبحاث، يبدو أن الإقتصاديين أصبحوا أقرب اليوم إلى تعريف وقياس الإقتصاد غير الرسمي مما كانوا قبل بضعة عقود عندما كان المفهوم لا يزال حديثاً.
ومع أن تعريف الإقتصاد غير الرسمي يختلف، كما هو مبين أعلاه، إلا أن التعريف الأبسط والأوسع قبولاً هو: أي انتاج للسلع والخدمات على أساس السوق، سواء كان قانونياً أو غير قانوني، الذي لا تكتشفه التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي أو غير المسجل في أي قياسات رسمية. والوضع غير الرسمي يشمل المشغلين والموظفين؛و يمكن للأشخاص أن يكونوا موظفين بشكل غير رسمي، والتعريف لا يقتصر على الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص دون أن يكونوا مسجلين. أي شخص يعمل ضمن أي مؤسسة دون أن يكون مسجلاً أو متعاقداً أو مغطى بأي نوع من الحماية الإجتماعية يعتبر أنه يعمل بشكل غير رسمي؛ ونظراً لأن تعريف وفهم الإقتصاد غير الرسمي ذو أهمية حيوية للدول حيث أن هذا الفهم له مضمون هام لأي استراتيجية أو تدخل سياسي يهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى الرفاه.

وبالرغم من أنه لا يزال من الصعب أو حتى من المستحيل الحصول على احصائيات دقيقة عن الوضع غير الرسمي في معظم البلدان، يبدو أن الدراسات الموجودة تعتقد أن حجم هذا الإقتصاد آخذ بالنمو. فعلى سبيل المثال، يقدر أن الإقتصاد غير الرسمي في آسيا يمثل ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي، و٥٠٪ من العمالة غير الزراعية (ADB, 2010).

وفي الهند يقدر أن مساهمة الاقتصاد غير الرسمي إلى مجموع الناتج المحلي الصافي تمثل أكثر من ٥٧٪ من مجموع الناتج المحلي. وتظهر الإحصائيات أيضاً أن هنالك تفاوت في حصة الاقتصاد غير الرسمي من النشاطات الإقتصادية المختلفة. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة القطاع غير الرسمي أكثر من ٩٠٪ من الزراعة، بالمقارنة مع أقل من ٦٪ من توفير الكهرباء والغاز والمياه. وكانت حصص الاقتصاد غير الرسمي مرتفعة أيضاً في نشاطات التجارة والنقل والبناء والصناعة (Kulshreshtha, 2011).

وفي اندونيسيا، نشر تقرير عام ٢٠١٠ عن حالة غير الرسمية في إقليمين رئيسيين منفصلين، استخلص أن معدل النسبة المئوية للنشاطات غير الرسمية في الإقليمين تراوحت بين ٣٧٪ و٢٧٪. وكانت القطاعات الرئيسية التي توفر فرص العمل بشكل غير رسمي هي الزراعة، المحاسبة، الصناعة، التجارة بالجملة والتجزئة، والخدمات. هذا كما أن المساهمين الرئيسيين في العمالة غير الرسمية كانوا من ذوي التحصيل الدراسي الضعيف والفقراء، وذلك يماثل الإقتصادات غير الرسمية في سائر أنحاء العالم.
وكانت نسب الذكور والإناث العاملين بشكل غير الرسمي متساوية تقريباً. هذا كما أن نتائج مسح الاقتصاد غير الرسمي ٢٠٠٩

في الإقليمين أظهر أن العمالة غير الرسمية كانت جزءاً لا يتجزأ من سوق العمل، يمثل ٨١,٩٪ و٧٥,٩٪. وهذه الأرقام تشير إلى حجم النشاط غير الرسمي في البلد ككل (ADB, 2010).

وفي تركيا، أجتمعت عوامل جانبي الطلب والعرض معاً لتجعل نمو سوق العمل غير الرسمي أمراً محتوماً. من ناحية الطلب، كان اندماج تركيا المتزايد في الاسواق العالمية يعظم المنافسة بالإسعار ويضغط باتجاه تقليص كلف الإنتاج في القطاعات القابلة للتجارة، وأدى ذلك إلى نمو في العمالة غير الرسمية يغذيها الطلب. أما من جانب العرض، فإن أنماط الهجرة الكبيرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى الخصخصة وإنخفاض حصة القطاع العام من التشغيل وفرت قوة عاملة جاهزة للعمل تحت الظروف القاسية التي هي من سمات العمالة في الاقتصاد غير الرسمي. ولا يزال الاقتصاد غير الرسمي يمثل قسماً هاماً ومتزايداً من سوق العمل، بلغ ٥٦٪ من العمالة في غير الزراعة و٣٦٪ من الذين يجنون دخلاً من مصدر غير الزراعة في عام ٢٠٠٧.
وكانت التوقعات تشير إلى أن حجم الإقتصاد غير الرسمي في تركيا يبلغ حوالي ٣٢,١٪ . وفي الواقع، إن الاقتصاد غير الرسمي في تركيا هو في الغالب نتيجة لنفس القضايا في البلدان الأخرى: البطالة العالية في المناطق الريفية، وقوانين عمالة وضريبة جامدة. ولكن تركيا استعملت حملات توعية وإعلام كجزء من الحل للمشكلة (Tansel 2000).

هذا كما أن بعض المصادر تقدر أن حصة العمالة غير الرسمية من المجموع في بعض بلدان جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ترتفع إلى ٩٠٪ . ومع أنه لا توجد تقديرات مشابهة للدول المتطورة، تشير الدلائل إلى أن الوظائف غير العادية والعاملين لحسابهم الخاص يمثلون قسماً كبيراً ومتزايداً من مجموع العمالة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية حيث تزيد على ١٥٪ (WIEGO, 2012).

وفي العالم العربي، تم إجراء دراسة لبنانية مفصلة عن الإقتصاد غير الرسمي في عام ٢٠١٠. ويتطرق التقرير إلى كافة خصائص الإقتصاد غير الرسمي في لبنان حتى أنه يبين الأسباب خلف نمو الاقتصاد غير الرسمي إلى حد أكبر من المعقول، ويبين أن أحد أهم الأسباب خلف ظاهرة النشاط غير الرسمي في لبنان هو عدم الإستقرار السياسي والحروب المستمرة التي ألمت بالبلد. ومثله مثل غيره من الإقتصادات غير الرسمية في العالم، يواجه لبنان مفارقة الوضع غير الرسمي؛ فمن جهة يمكن الإفتراض أن النشاطات غير الرسمية في لبنان سهلت الإنهيار الإقتصادي خاصة في فترات عدم الإستقرار والإضطرابات، ومن جهة أخرى يمكن الإفتراض أنها ساعدت البلد على إعادة بناء إقتصاده بعد تلك الفترات الصعبة. وتظهر هذه الدراسة أن الإقتصاد غير الرسمي اللبناني يمكن أن يشمل قسماً كبيراً من التحويلات التي تعتبر أعلى نسبة من التحويلات في العالم. وهنالك عامل آخر مساهم في الإقتصاد غير الرسمي في لبنان هو الفساد؛ وتشكل مستويات الفساد متناهية العمق في ذلك البلد عائق جدي في طريق التنمية المستدامة وضد فرص الإستثمار التي لا ترغب في تبني ممارسات الرشوة، وبالتالي فهي تفتح الباب أمام العمل غير الرسمي. ويعمل عدد كبير من اليد العاملة اللبنانية في الاقتصاد غير الرسمي، ويقدر تقرير منظمة العمل الدولية هذا العدد بأنه يبلغ ٦١٪.
وتقدر منظمة العمل الدولية أن العاملين لحسابهم الخاص يشكلون مساهمة كبيرة للنشاطات غير الرسمي في البلد.كما أن المسألة الكبيرة المتمثلة بوجود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هي عامل آخر يدفع باتجاه تزايد العمالة غير الرسمية في لبنان. ويعمل اللاجئون ويساهموا في الإقتصاد غير الرسمي حيث أنهم ينافسون على المهن غير الرسمية ذات الأجور المنخفضة. وتساهم الدراسة بتحديد مكون آخر من النشاطات غير الرسمية هو العمل غير المشروع في لبنان. وتشمل النشاطات غير المشروعة غسل الأموال وتهريب المخدرات والتهريب والدعارة (Rossis, 2011).

ويعتبر الإقتصاد المصري من الإقتصادات العربية المعقدة والتي تتميز بمختلف الإختلالات. ووفق هذا التعريف، تشير بعض التقديرات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي في مصر يشمل ٨٢٪ من الشركات الصغيرة والميكروية أو ٧٠٪ إذا استثنينا النشاطات التي حصلت خارج المؤسسات. ويشكل الإقتصاد غير الرسمي المصري، أو مجموع رأس المال والعقار غير المرخص وغير المسجل، ما لا يقل عن ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتكون الإقتصاد غير الرسمي في مصر من ملايين المصريين الذين قرروا أن يعملوا خارج عالم البيرقراطية الرسمية للإقتصاد الرسمي. ومثل الكثير من البلدان، فإن السبب الرئيسي لعدم اهتمام الشركات المصرية غير الرسمية بالدخول في الإقتصاد الرسمي هو ضعف الأطر الرسمية والقانونية التي تحكم الشركات. فوفق هذه الدراسة، كان نظام الضرائب المبالغ فيه عامل رئيسي آخر يدفع باتجاه هذا المستوى العالي من الاقتصاد غير الرسمي في مصر. وتشير الدراسة إلى أن الذكور والإناث على حد السواء يعملون بشكل غير رسمي ولا يوجد تمثيل أعلى لأحد الجنسين في هذا القطاع.

ويتوقع أن تكون أنجح الحلول للنشاطات غير الرسمية في مصر إعادة هيكلة وتطوير قطاع التمويل الميكروي. فمعظم النشاط غير الرسمي في مصر يوجد ضمن شركات التمويل الميكروي، وتشمل المشاكل الرئيسية القائمة ارتفاع كلفة الدخول إلى السوق، وإرتفاع كلفة الحفاظ على الوضع الرسمي، وإرتفاع كلفة الإلتزام بدفع الضرائب والتأمينات وقوانين العمل والعمال. والحلول لهذه المشاكل هي جزء من الإصلاحات المطلوبة في مصر من أجل تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى قطاع رسمي. وفي وضع مصر يشكل الاقتصاد غير الرسمي مكوناً كبيراً من مبادرات الحد من الفقر التي تعمل عليها المؤسسات المانحة والحكومة المصرية (Refaat, 2010).

وأخيراً يقدر أن قيمة الإقتصاد غير الرسمي في العالم تبلغ حوالي ١٠ تريليون دولار أمريكي "وهذا رقم مذهل لأنه يعني أنه لو اجتمع هذا الإقتصاد غير الرسمي في بلد واحد سيكون ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويعادل إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية (Neuwirth, 2010).

بناء عليه، بعد مراجعة مختلف الأمثلة من النشاطات غير الرسمية في بلدان مختلفة، يصبح من المهم إضافة الدراسات التي تشير إلى الاقتصاد غير الرسمي في الأردن. وقد استنتجت دراسة أجراها البنك الدولي عام ٢٠١١ أن الاقتصادات غير الرسمية في الشرق الأوسط تختلف من حيث الحجم، وخاصة في البلدان خارج منطقة الخليج. ويقدر أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الأردني يبلغ حوالي ٢٠٪-٢٥٪ . وفي التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي بعنوان "التوقعات الإقتصادية الإقليمية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" تم تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الأردني بحوالي ٢٦٪.

أما عن أسباب النشاطات غير الرسمية، فإن الدراسات الموجودة تقترح أن بعض هذه الأسباب تتعلق بالبلد المعني، وبالتالي فهي تختلف من بلد لآخر، والبعض الآخر يتشابه في كافة الإقتصادات والقطاعات في كافة أنحاء العالم. والأسباب المطروحة لتفسير نمو الإقتصاد غير الرسمي في العقود الأخيرة كثيراً ما تترابط وحتى تتشابك، ويمكن تلخيصها كما يلي:
محدودية استيعاب الفائض من اليد العاملة: إن محدودية القدرة لدى النشاطات الزراعية غير الرسمية والإقتصاد الرسمي على إستيعاب الفائض من اليد العاملة، إضافة إلى الزيادة في أعداد الباحثين عن عمل، ساعدت على توسيع حجم الإقتصاد غير الرسمي. وفي البلدان ذات النسب العالية من النمو السكاني أو التحضر، عادة ما يستوعب الإقتصاد غير الرسمي الأعداد المتنامية من اليد العاملة في المراكز الحضرية عندما يكون هنالك تفاوت في النمو بين الصناعات والنشاطات الإقتصادية غير الزراعية.

العوائق أمام الدخول إلى الإقتصاد الرسمي:

إن الكلف والأنظمة الحكومية الزائدة إضافة إلى الفساد في مواقع مثل إبتداء المشاريع التجارية ومنح وأذون مزاولة المهنة وتسجيل الأراضي. ووفق ما يقوله الباحثون مثل هرناندو دي سوتو (اقتصادي مشهور من بيرو) فقد أجبرت هذه العوامل العديدين على البقاء في الوضع غير الرسمي.

المؤسسات الضعيفة الإجراءات المبلغ بها/ العقيمة. ويشمل ذلك

(١) من العوامل التي ساعدت على نمو الإقتصاد غير الرسمي، ضعف قدرة المؤسسات العامة على توفير التعليم والتدريب والبنية التحتية والحوافز الأخرى للإصلاحات الهيكلية.

(٢) برامج الإصلاح الإقتصادي في الثمانينات والتسعينات فاقمت نمو الإقتصاد غير الرسمي في الدول النامية. فاختفاء فرص العمل في القطاع العام وإغلاق الشركات والمؤسسات غير القادرة على التنافس أجبرت العديدين من الذين فقدوا وظائفهم على البحث عن وسائل أخرى لكسب رزقهم.

تفضيل رأس المال على العمالة:

إن الإندماج في السوق العالمي يعطي الأفضلية للشركات التي تستطيع التحرك بسرعة وسهولة عبر الحدود مما يضعف موقف اليد العاملة. بناء عليه، فإن الأنماط السارية في الإقتصاد العالمي والتجارة العالمية والإستثمار العالمي تعطي الأفضلية لرأس المال على اليد العاملة خاصة العمال ذوي المهارات المنخفضة الذين لا يتمكنون من الهجرة بنفس السهولة أو على الإطلاق.

الطلب على السلع والخدمات ذات السعار المنخفضة: ومن العوامل التي تدعم الإقتصاد غير الرسمي الهجرة من الريف إلى المدن، وبالتالي تزايد الطلب على السلع والخدمات ذات الأسعار المنخفضة من قبل العاملين في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

الحكومات التي لا تدري أو لا تلتزم: هنالك عدد من الحكومات التي لا تعرف عن المساهمات الإقتصادية للإقتصاد غير الرسمي والمشاكل التي تنجم عن عنه، وبالتالي فهي لا تشعر بالحاجة للتدخل لقناعتها بأن الإقتصاد غير الرسمي سينحسر ويختفي. وفي العديد من الحالات ترك الإقتصاد غير الرسمي دون تدخل، وبالتالي فهو لم يواجه أية عقبات تعيق نموه.

الصعوبات الإقتصادية والفقر: لا يتمكن الفقراء من الحصول على الوظائف الجيدة وهم لا يملكون ترف قضاء وقت طويل في البحث عن عمل بالتالي يصبح العمل في الاقتصاد غير الرسمي خيار ملائم بالنسبة لهم.

زيادة عدد النساء في أسواق العمل: هنالك اعداد متزايدة من النساء اللاتي يدخلن أسواق العمل خارج قطاع الزراعة. ولكن مع أن عدداً من النساء يملكن أو يقمن بإدارة شركات ميكروية، فهنالك عدد صغير من النساء العاملات في الأعمال اللاتي يدخلن في الإقتصاد الرسمي. هذا كما أن مساهمة النساء ضمن الإقتصاد غير الرسمي عادة ما تكون أعلى عندما يحرمن من حقوق الإدارة وتملك العقار أو الأرض. وبسبب غياب الآليات الملائمة لإستيعاب اليد العاملة في الإقتصاد الوطني، كان القسم الأكبر من التشغيل في السنوات الماضية في عدد من البلدان ضمن الإقتصاد غير الرسمي. هذا كما أن كافة شرائح اليد العاملة – العاملون لحسابهم الخاص أو متعاقدون فرعيين أو عمالة موسمية أو مؤقتة أو بدوام جزئي، أو أصحاب أعمال ميكروية – تبدو في نمو ايضاً.

وختاماً، فإن الإقتصاد غير الرسمي لا يمكن اعتباره ظاهرة مؤقتة. كما انه من الواضح ان الإقتصاد غير الرسمي لديه القدرة على استحداث فرص العمل والدخل إلى درجة هامة وأن وجود الإقتصاد غير الرسمي يساعد على تلبية احتياجات المستهلكين الفقراء عن طريق توفير السلع والخدمات منخفضة الكلفة والمتاحة لهم. بناء عليهن من أجل تصميم التدخل المثل الذي يحفز النمو الإقتصادي واستحداث فرص العمل المستدامين، يجب على الحكومات والمؤسسات المانحة فهم الإقتصاد غير الرسمي بشكل أفضل.

الفصل الثاني

ديناميكيات (آليات) سوق العمل الأردني

مقدمــة

بالرغم من أن الأردن شهد نسب نمو اقتصادي عالية في العقد الماضي، إلا أنه لا يزال يشكو من نسب بطالة عالية ومستمرة خاصة بين الشباب المتعلمين. وبالمزيد من التفصيل، حقق الإقتصاد معدل نمو سنوي يبلغ ٦٪ في الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١٠، ولكن بالرغم من ذلك بقيت البطالة بين ١٢٪ و١٦٪ في هذه الفترة. والآن أخذت البطالة بالنمو وبسرعة، خاصة بين الشباب المتعلمين الذين تتزايد أعدادهم بسرعة أيضاً بفضل التوسع في التعليم في الأردن. وقد تفاقم هذا النمط من النمو في أعداد المعطلين عن العمل بفعل الأزمة المالية العالمية. فقد تراجعت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ لتقف عند ٣٪ من ٨,٢٪ عام ٢٠٠٧. ويبدو أن هذا التباطؤ أثر بشكل غير متناسب على العاملين المتعلمين الذين يجدون أنفسهم في العمالة غير الرسمية بشكل متزايد. وهنالك نمو في عدد فرص العمل في القطاع الخاص الرسمي، ولكن من قاعدة منخفضة جداً وبالتالي فهي غير قادرة على تغطية النقص الكبير في التوظيف في القطاع العام الذي بدأ في عام ١٩٩٠.

ونعتمد في هذا الفصل على البيانات الأصلية من مسح تتبع سوق العمل في الأردن (JLMPS 2010) لدراسة التغيرات في هيكل وتطور البطالة في الأردن على مدى الربع قرن الماضي. ويوفر مسح سوق العمل في الأردن ٢٠١٠ ميزات هامة على مسوح العمالة والبطالة العادية التي تجريها دائرة الإحصاءات بشكل ربعي. ومع أن هذه ليست سوى الموجة الأولى من المسح الذي سيكون مسحاً طولياً، فهو يحتوي على عدد من الأسئلة التي تستعيد الأحداث والتي تجعل من الممكن إستحضار مسارات التشغيل بأكملها بدل الإكتفاء بصور لحظية. والميزة الرئيسية لهذا التوجه هي أنه يسمح بدراسة التدفقات في الشرائح المختلفة من سوق العمل وليس فقط المخزونات على مدى الزمن. وحيث ان التدفقات أكثر حساسية للتغيرات من المخزونات فهي أداة قوية لدراسة تطور الأنماط في سوق العمل.

النمو الإقتصادي والبطالة

تسارعت نسب النمو الإقتصادي بصورة ملحوظة في الأردن في النصف الثاني من العقد الماضي، قبل ان تأخذ بالتباطؤ إلى حد كبير في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، بفعل الأزمة المالية والإقتصادية العالمية. وقد ارتفعت نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي من نسبة صحية مقدارها ٤٪-٦٪ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ إلى نسبة مثيرة للإعجاب مقدارها ٨-٨,٥٪ سنوياً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وبالرغم من هذا التسارع الهائل في نسب النمو، فإن معدلات البطالة، التي كانت أعلى من ١٤٪ في الفترة المبكرة من العقد، انخفضت ببطء إلى ما يزيد على ١٢٪، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى أعلى من ١٤٪ في ٢٠٠٥، قبل أن تنخفض ببطء لتقف عند ١٢٪ في نهاية العقد. وهذا المستوى من استجابة نسب البطالة للنمو الإقتصادي الكلي، يبدو ضعيفاً بشكل خاص عند الأخذ بعين الإعتبار معدلات النمو الصحية التي تم تحقيقها في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧.

ومع أن معدلات البطالة بقيت بطيئة في تجاوبها مع النمو الإقتصادي، فإن نسبة البطالة إلى مجموع عدد السكان التي تشير إلى كيفية نمو البطالة كانت أكثر استجابة، ولكن مع فترة تأخر زمنية كبيرة. فقد حصل التسارع في السنة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، حين ارتفعت نسبة البطالة إلى مجموع السكان من حوالي ٣٥٪ إلى حوالي ٣٨,٥٪ بعد سنتين. ولم يكن الإنكماش الذي حصل عام ٢٠٠٩ في النمو قد انعكس إلى حد كبير في نسبة البطالة إلى مجموع السكان أيضاً بسبب فترة التأخر الزمني. والنمط المتناقض في نسب البطالة والتشغيل إلى مجموع السكان يشير إلى أن حجم اليد العاملة كان ينمو بشكل سريع في الفترة قيد الدراسة وأن تركيبته كانت تتغير في صالح الشرائح التي تتميز بنسب البطالة العالية مثل المتعلمين. ويمكن

التحقق من ذلك بسهولة عن طريق دراسة تركيبة السكان في سن العمل والعاملين مقابل التحصيل العلمي. فنسبة الأميين والذين يتمكنون من القراءة والكتابة فقط بين المواطنين في سن العمل انحدرت من حوالي ١٨٪ إلى حوالي ١٢ ٪ على مدى العقد، في نفس الوقت الذي بقي فيه عدد الحاصلين على التعليم الأساسي في نسبة ٥٠٪ ، بينما سجلت نسبة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة فأعلى ارتفاعاً بطيئاً او بقيت ثابتة. بالمقابل، فإن فئة "خريجي الجامعات" كانت المجموعة الوحيدة التي ارتفعت نسبتها بسرعة من حوالي ٨٪ إلى ١٣٪ من مجموع السكان في سن العمل في فترة عشر سنوات.

وتغيرت تركيبة الداخلين الجدد إلى سوق العمل بشكل درامي منذ الستينات من القرن الماضي. ففي تلك الفترة كان هنالك انحدار كبير في نسبة الأميين وارتفاع سريع في نسبة الحاصلين على تعليم اساسي أو ثانوي. ولكن هذا التقدم السريع تعثر إلى حد خلال السبعينات، ولكن نسبة الأميين عادت إلى الإنحدار السريع منذ الثمانينات حتى أصبحت نسبة الأميين من الداخلين الجدد إلى سوق العمل الآن أقل من ٥٪ . وفي الثمانينات وبداية التسعينات أدى التحسن في التعليم إلى زيادة سريعة في نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي. ولكن منذ منتصف التسعينات، استقرت هذه النسبة واخذت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بالإرتفاع. ارتفعت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية من ١٥ ٪ من الداخلين الجدد إلى سوق العمل إلى ما يزيد على ٣٠٪ في فترة اقل من عقدين من الزمن. والزيادة الملحوظة في نسبة خريجي الجامعات من الداخلين الجدد إلى سوق العمل تنعكس في نسبة خريجي الجامعات من المتعطلين عن العمل الذين غالباً ما يكونون من الشباب والداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبالتالي فهي تشكل انعكاساً أفضل للتدفقات في سوق العمل من المخزون من اليد العاملة. وقد ارتفعت نسبة حاملي الشهادة الجامعية الأولى فأعلى بين المعطلين عن العمل من حوالي ١٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد على ٣٠٪ عام ٢٠١٠.

وترتبط عدم قدرة الإقتصاد الأردني على استيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات بالتغيرات التي حصلت في هيكل البطالة بالإبتعاد عن القطاع العام وفي صالح التشغيل في القطاع الخاص. أما الآن، فيمكن التحقق من هذه الحقيقة من بيانات مسح العمالة والبطالة التي تتبع مخزون العمال مع الزمن وحسب القطاع. وقد انخفضت نسبة الحكومة من مجموع التشغيل في منتصف التسعينات من ٣٨٪ إلى حوالي ٣٢٪ ثم بقيت مستقرة على هذا المعدل منذ ذلك الحين. وحتى مع نسبة ثابتة من التشغيل الحكومي، ونسبة متنامية من العاملين المتعلمين، فإن احتمال أن يحصل عامل متعلم معين على وظيفة حكومية ينخفض بشكل ملحوظ.

ديناميكيات (آليات) سوق العمل

يساهم التوظيف في القطاع العام بحوالي ثلث مجموع التشغيل في الأردن. وتتركز نسبة ٢٠٪ من التوظيف في العمل الرسمي الخاص مقابل اجر، وما يزيد على ٢٥٪ في العمل في القطاع الخاص غير الرسمي مقابل أجر. وذلك بالرغم من محاولات كبيرة في السنوات الأخيرة لتوسيع تغطية نظام الضمان الإجتماعي. ويعمل ما يقل عن ٢٠٪ لحسابهم الخاص، إما كمشغلين أو عمال يعملون لحسابهم الخاص، وهنالك قسم ضئيل يعمل لدى أسرته بدون أجر. والأعم في الأردن أن تعمل الإناث لدى الحكومة، كما ان الإحتمال أكبر أن يعملن عملاً رسمياً مقابل أجر من الذكور. هذا كما أن الإحتمال أقل أن تكون الإناث مشتغلات أو أن يعملن لحسابهن الخاص. ويظهر مسح سوق العمل في الأردن أن كافة عمال الحكومة تقريباً (٩٧٪) يملكون عقوداً دائمة، بينما ٧٠٪ من العمال بأجر في القطاع الخاص الرسمي هم عمال دائمون. ومن ناحية أخرى فإن معظم المشغلين/ العاملين لحسابهم الخاص (٩٧٪) هم غير رسميين بمعنى أنهم لا يملكون تغطية ضمان اجتماعي مثل كافة العاملين لأسرهم بدون أجر. وانعكست التذبذبات في التوظيف الحكومي بشكل مطابق تقريباً في المكون الثاني من حيث الحجم لسوق العمل الأردني، وهو

العمالة غير الرسمية بأجر في القطاع الخاص. ترتفع نسبة هذه الشريحة كلما انخفضت نسبة التوظيف في القطاع العام وبالعكس. وقد ارتفعت نسبة العمالة في القطاع الخاص الرسمي ببطء من قاعدة منخفضة جداً في الستينات والسبعينات والثمانينات ثم تسارعت بشكل كبير في التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث ارتفعت نسبة أقل من ١٠٪ من الداخلين الجدد في التسعينات إلى حوالي ٢٢٪ بحلول عام ٢٠١٠.

ولتقدير إذا ما كان الهيكل المتغير للتشغيل يؤثر فقط على الداخلين الجدد في سوق العمل ونمط إدخالهم في سوق العمل أو إن كان تغيير عميق في هيكل العمالة والتشغيل، قامت الدراسة بفحص نسبة كل نوع من الوظائف بعد مرور ٥ سنوات و١٠ سنوات بعد الدخول، بالمقارنة مع ما كانت عند الدخول. وتشير الأرقام إلى أن معظم الذين حصلوا على وظائف حكومية حتى التسعينات، حصلوا عليها كأول وظيفة وبقوا فيها. ولكن منذ التسعينات، حصل تأخر هام في الحصول على وظيفة حكومية بعد دخول سوق العمل. ويظهر ذلك جلياً لأن نسبة الوظائف الحكومية للداخلين الجدد في سوق العمل انخفضت من ٤٥٪ في نهاية الثمانينات إلى ٢٥٪ في نهاية التسعينات ولكن عدداً من الداخلين الجدد الذين فشلوا في الحصول على هذه الوظائف في البداية نجحوا في الحصول عليها خمس أو ١٠ سنوات بعد الدخول. وكانت الزيادة في التوظيف الحكومي بعد عام ٢٠٠٠ ملحوظاً للعاملين خمس أو ١٠ سنوات بعد الدخول إلى سوق العمل.

ومن ناحية العمالة غير الرسمية بأجر في القطاع الخاص، فكما أشير سابقاً، ترتفع العمالة في هذا القطاع عندما ينخفض التوظيف في الوظائف الحكومية وبالعكس. ولكن يبدو أن هنالك آلية تدفع لتحويل العمالة إلى الاقتصاد الرسمي. ومع أن نسبة العاملين غير الرسميين ارتفع بشكل حاد عند الدخول في نهاية الثمانينات، إلا أنها بالكاد ارتفعت بعد خمس سنوات كما انها انخفضت بعد عشر سنوات من الدخول إلى سوق العمل. وهذا يشير إلى أن القفزة في العمالة غير الرسمية التي شهدها السوق في نهاية الثمانينات كانت في الشركات الخاصة الرسمية التي قامت في النهاية بتسجيل عمالها في مؤسسة الضمان الإجتماعي.

وعند النظر عن كثب إلى النمط في التشغيل الرسمي في الأردن في السنوات الخيرة يتبين أن النمو في العمالة الرسمية في القطاع الخاص تباطأ بعد عام ٢٠٠٠ بينما تسارع النمو في الوظائف المؤقتة أو بدون عقود. وقد استقرت نسبة الوظائف الأولى التي كانت رسمية ودائمة في القطاع الخاص على ١٠٪ من مجموع الوظائف الأولى منذ منتصف التسعينات، ولكن نسبة الوظائف الرسمية المؤقتة قفزت من حوالي ٧٪ إلى ١٣٪ ي نفس الفترة. لقد نجح الأردن في الحد من النمو في النشاطات غير الرسمية عن طريق استحداث أشكال من العمالة الرسمية في القطاع الخاص هي أكثر مرونة، ولكنها في نفس الوقت أقل ثباتاً.

العمالة بأجر في القطاع الخاص

يتوجه حوالي ثلث العمالة بأجر في القطاع الخاص إلى مؤسسات توظف أقل من خمسة عمال كما توظف أقل من النصف بقليل من ١٠ عمال. وإذا شملت الأعداد العمال بغير أجر، ترتفع نسبة العاملين في المؤسسات التي تضم أقل من ١٠ عمال إلى ٥٧٪. والشركات التي تضم أكثر من ١٠٠ عامل حوالي ربع العاملين بأجر في القطاع الخاص، مما يترك حوالي ٣٠٪ في الشركات الصغيرة والميكروية التي تشغل ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً.

ويقدر أن الغالبية العظمى (٩٢٪) من العاملين في المؤسسات التي تشغل أقل من خمسة عمال يعملون بشكل غير رسمي. ويعزى ذلك إلى أن قانون الضمان الإجتماعي السابق استثنى الشركات التي توظف أقل من خمسة عمال من التسجيل لتغطية الضمان الإجتماعي. وبناء على ذلك تنخفض نسبة العمالة غير الرسمية بانتظام من ٦٨٪ في فئة الشركات التي توظف بين ٥-٩ عمال، إلى ١٠٪ في فئة الشركات التي توظف ١٠٠+ عاملاً.

وضمن فئة العمل الرسمي بأجر، تتراوح نسبة العاملين الدائمين بين ٦٠٪ و٦٥٪ لفئات الحجم المتوسط (٥-٩ عمال) ولكنه يقفز إلى ٧٧٪ للفئة التي توظف ١٠٠+ عاملاً. ويشير ذلك إلى أنه بينما يمكن للشركات الكبرى العمالة الأكثر استقراراً وحماية، إلا أنها تفضل الحفاظ على درجة من المرونة إما عن طريق توظيف العمال بشكل غير رسمي (١٠٪ من مجموع العمالة) أو استعمال أشكال مؤقتة تعاقدية من التوظيف (٢١٪). وبشكل عام، لا يوجد سوى ٤٥٪ من العمال بأجر في القطاع الخاص في الأردن يتمتعون بصفة الرسمية، و٣١٪ يملكون ترتيبات تعاقدية رسمية دائمة.

وترتبط العمالة في الأردن بحجم الفوائد غير الأجر التي يمكن أن تجعل العمل جذاباً للعمال المتعلمين. ويقوم تعريف العمالة الرسمية المعتمد في هذه الدراسة على وجود تغطية الضمان الإجتماعي ولكن السؤال يبقى إذا كان يأتي مع غيره من المنافع غير الأجر مثل مختلف الإجازات المدفوعة الأجر أو التأمين الصحي. كما تميز الدراسة بين العمل الرسمي الدائم وغيره من أنواع العمل الرسمي على أساس وجود عقد غير محدود الأجل.

وتشمل معظم الوظائف الرسمية إما إجازة مدفوعة بالكامل (٧٢٪) أو غيرها من الإجازات المدفوعة (٢٠٪). ولكن هنالك أنماط أخرى من العمالة الرسمية تكون أقل ثباتاً والإحتمال الأكبر هو ألا تشمل هذه الأنماط إجازة مدفوعة، كما ان ٢٤٪ من هذه الوظائف لا تشمل أي نوع من الإجازة على الإطلاق. ووفق التوقعات، فإن الوظائف غير الرسمية التي تشكل ٥٥٪ من الوظائف بأجر أو راتب في القطاع الخاص الأردني، لا تشمل إجازة مدفوعة. وبشكل عام إن ٣٦٪ من الأردنيين العاملين بأجر في القطاع الخاص يتلقون إجازة مدفوعة و٤٤٪ لا يتلقون أي نوع من الإجازات المدفوعة.

وختاماً، يمكن الإستنتاج أن المشكلة الرئيسية التي تواجه سوق العمل الأردني تبدو أنها عدم التطابق بين أنواع الوظائف التي يتم استحداثها في القطاع الخاص والتوقعات لدى جانب العرض الذي ينمو بتسارع ويتكون من خريجي النظام التعليمي. والوظائف المؤقتة وغير الرسمية في الشركات الصغيرة الخاصة لا تشمل في العادة الفوائد غير الراتب والاستقرار التي أصبح خريجو الجامعات في الأردن يتوقعونها. ويتم استيعاب عدم التطابق هذا عن طريق الإستمرار في نسب البطالة العالية بين الخريجين وتشغيل عدد كبير من العمال الأجانب في المهن التي ترفضها العمالة الأردنية التي تتميز بشكل متزايد بالتحصيل العلمي العالي.

خصائص الاقتصاد غير الرسمي

من الواضح إن ممارسات بدء الأعمال وترخيص الأعمال لا تشجع على خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي. وتدل النتائج والإستنتاجات من جلسات حوار مركز (focus group) مع شباب ونساء وأشخاص من مختلف المهن في أقاليم الوسط والشمال والجنوب ونقاشات فردية مع خبراء وممثلين للمجتمع المدني ورسميين وأخصائيين أكاديميين على أن الأفراد الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي لا يرغبون في تسجيل شركاتهم لعدة أسباب تشمل دون حصر الشعور أن الخدمات التي

توفرها لهم المؤسسات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني مثل البلديات وغرف التجارة والصناعة لا توازن ما يترتب عليهم من دفعه عند التسجيل. وهنالك آخرون يجهلون كلية الفوائد التي يحصلوا عليها من الضمان الإجتماعي وقانون العمل. وغياب المعرفة هذا كان واضحاً في كافة الشرائح والمناطق في الأردن. كما أن قضية الضرائب العالية التي تفرض على المؤسسات المسجلة كانت تظهر في كافة مراحل هذه الدراسة. لقد ساهم غياب المعرفة بشكل عام في توسيع الاقتصاد غير الرسمي، وهنالك عدد كبير من الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي لا يدركون أن هذا الاقتصاد غير رسمي، ولا يعرفون أنه يتوجب عليهم ان يسجلوا، وإذا كانوا يعرفون عن التسجيل فهم لا يعرفون أين يجب عليهم ان يتوجهوا أو لماذا. وهنالك آخرون لا يرغبون أن يسجلوا بسبب كلفة التسجيل وهم يعتبرون ان ما يحصلون عليه هو غير ذو فائدة مقابل ما يتوجب عليهم أن يدفعوه.

هذا كما أن احد الأسباب وراء توسع الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يكون قضية عدم إتاحة التمويل. وتتشعب هذه القضية إلى عدد من المكونات. فبعض المواطنين لا يعرفون أين هي مصادر التمويل، إن كانت الصناديق والبرامج الحكومية أو شركات التمويل الميكروي الاهلية. ومن جهة أخرى، هنالك شعور بعدم الجدوى بسبب نسب الفائدة العالية، والضمانات المطلوبة، وقصر فترات السماح. هذا كما أن البعض يتجنبون مؤسسات التمويل الميكروي بسبب الإعتقاد أن عملياتهم تخالف الشريعة، وهم لا يعرفون بأنهم يستطيعون الحصول على تمويل على اساس قواعد الشريعة من عدد من مؤسسات التمويل الميكروي. وهذه القضايا تجعل الحصول على التمويل صعباً خاصة لاصحاب الأعمال الشباب.

وبشكل عام، يتوجه الشباب إلى العمالة غير الرسمية لأسباب مختلفة. ففي المحافظات، فسر الشباب عدم حصولهم على وظيفة كريمة في الاقتصاد الرسمي إلى أن مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجالاتهم قليلة ومحدودة. واقترح آخرون أن مهارتهم أو مجال تعليمهم لا يطابق المعروض في القطاع الخاص، بينما فسر آخرون عدم قدرتهم على الحصول على وظيفة ببعد المسافة إلى مكان العمل، وعدم وجود فوائد معقولة، وساعات العمل الطويلة، والرواتب المنخفضة. والعمل في الاقتصاد غير الرسمي يوفر لهم الفرصة للعمل والحصول على المال اللازم وتصميم بيئة عملهم لاحتياجاتهم. هذا كما كان من الواضح أن الشباب يواجهون مشاكل في العثور على وظيفة كريمة، كما أنهم لا يؤمنون بالقطاع الخاص، خاصة احتمال استدامة الوظائف. كما انهم يشعرون ان لديهم فكرة محددة للعمل ولكنهم لا يتمكنون من الوصول إلى الجهة الملائمة التي يمكن أن تدعم وترعى هذه الفكرة لتصبح مشروعاً تجارياً.

ومن جهة الإناث، أشارت المقابلات وجلسات الحوار المركز أن النساء يتوجهن إلى الاقتصاد غير الرسمي لأسباب تتشابه في بعض الحالات مع الشباب وفي حالات أخرى تكون خاصة بالنساء. والإناث، خاصة المتزوجات وربات الأسر يجدن انه من الأسهل العمل من المنزل وذلك لتلبية احتياجات ومطالب أسرهن. فمن الصعب على النساء ذوات الأطفال الرضع أن يتركن أطفالهن لوحدهم، وهن لا يملكن رسوم مراكز الرعاية ولا يتمكن من دفع أجرة شخص ليرعى الأطفال. وكانت هذه عقبة دائمة تواجه الإناث اللاتي يبحثن عن عمل. وهنالك قضية اخرى منتشرة هي أن الإناث في بعض الحالات لا يشعرن بالراحة عند العمل في بيئة معينة حيث ساعات العمل طويلة. وذكرت أخريات أن أسرهم والتقاليد لا تزال تمنعهن من الحصول على عمل في بعض القطاعات. هذا كما ذكر عدم وجود وظائف بدوام جزئي، حيث أن فرصة الحصول على وظيفة بدوام جزئي مع معايير عمل جيدة سيساعد على زيادة عمالة المرأة بشكل عام.

وكان هنالك وجهة نظر عامة أخرى بين مجموعات الحوار المركز هو أن الأفراد لا يثقون بمبادرات وبرامج التشغيل، كما أنهم لا يثقون بالحكومة وبالمبادرات والتسهيلات والبرامج التي تعلن عنها. وهنالك قناعة شائعة أن المنظمات غير الحكومية وبرامج التشغيل ليست مستدامة وبالتالي فهي ليست محل ثقة. وكما ذكر سابقاً هنالك عدم ثقة في القطاع الخاص. والتصور السائد هو أن العمل في القطاع الخاص ليس مستداماً وسوف يواجه مختلف المضايقات، كما أنها غير عادلة مالياً.

والمثير للإهتمام هو أن الاقتصاد غير الرسمي لم يعد ينظر له كقطاع منخفض المهارات، فهنالك قطاعات تضاف إلى القطاعات غير الرسمية منخفضة المهارات، مثل المستشارين المستقلين الذين يعملون في المدن الرئيسية يجب أخذهم بعين الإعتبار في الاقتصاد غير الرسمي. وهنالك مستوى جديد من الأفراد يعملون في الاقتصاد غير الرسمي يشملون أفراداً ذوي تحصيل علمي عالي. وهنالك نوع آخر من النشاط غير الرسمي بين المتعلمين، هم الأفراد الذين يعملون كفنيي أنظمة معلومات من منازلهم. وبناء عليه، فإن إضافة الأفراد ذوي المهارات إلى صفوف العاملين بشكل غير رسمي يبين مدى التعديلات اللازم إدخالها إلى قوانين العمل والعمال والسوق لتحويل غير الرسمي إلى رسمي.

الفصل الثالث

ديناميكيات (آليات) الاقتصاد غير الرسمي

مقدمـــة

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على واقع وحجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن، بالإضافة إلى توزيعه الجغرافي بين محافظات المملكة. هذا كما سيبين الفصل العلاقات بين هذا القطاع والشركات الصغيرة والميكروية والوضع القانوني للمؤسسات غير الرسمية وعلاقتها مع الاقتصاد غير الرسمي.

وبلغت العمالة غير الرسمية حوالي ٤٤٪ من مجموع العمالة في الإقتصاد الأردني عام ٢٠١٠. كما بلغت نسبة العمالة غير الرسمية في القطاع الخاص ٥٥٪ من مجموع العمالة في هذا القطاع. هذا كما أن نسبة العمالة غير الرسمية بين العاملين الذكور بلغت ٢٣٪ بالمقارنة مع ١٥٪ عمالة غير رسمية بين الإناث العاملات في الاقتصاد عام ٢٠١٠.

وهنالك نشاطات اقتصادية معينة تشغل ٧١٪ من مجموع العمالة في القطاع الخاص غير الرسمي، هي نشاط الحرف (٣٠٪) والخدمات والمبيعات (٢٤٪) وفنيي الآلات (١٧٪). بالمقابل، فإن نسبة العمالة غير الرسمية كان متواضعاً جداً في الوظائف الإدارية العليا، حيث بلغ ٠,٤٪ من مجموع العمالة غير الرسمية في القطاع الخاص عام ٢٠١٠.

وعلى المستوى القطاعي، تركزت ٣٠٪ من العمالة غير الرسمية في "التجزئة وتصليح السيارات والدراجات النارية"، و١٨,٦٪ في الصناعة و١١,٧٪ في "النقل والتخزين" و١١,١٪ في البناء. ومن جهة أخرى، تبين أن ثلاثة قطاعات ونشاطات إقتصادية وظفت ما لا يزيد عن ٠,٦٪ من مجموع العمالة غير الرسمية في القطاع الخاص، هي "توفير الكهرباء، والغاز، والبخار، والتبريد." و"المياه والمجاري وإدارة النفايات"، و"الترويح والترفيه". وبالمزيد من التفصيل، فإن قطاع التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية كانت المشغل الرئيسي غير الرسمي للذكور (٣٢,٤٪ من مجموع الذكور العاملين في القطاع الخاص غير الرسمي)، وبالمقابل، فإن القطاع الرئيسي الذي يوظف الإناث بشكل غير رسمي هو الخدمات الطبية والإجتماعية بمستوى (١٧٪) من مجموع تشغيل الإناث في القطاع الخاص. هذا كما أن الزراعة والحراج وصيد الأسماك كان في المركز الثالث بحوالي (١٦,٤٪) يتلوه التعليم (١٦,١٪).

وبالرغم من النسب المئوية السابقة، فإن حجم الاقتصاد غير الرسمي الأردني يحتل مكاناً متوسطاً عند مقارنته مع البلاد العربية حسب معيار "النسب المئوية لليد العاملة غير المغطاة بالضمان الإجتماعي إلى مجموع اليد العاملة". وهذه النسبة المئوية تبلغ (٦٧,٢٪) في الأردن بالمقارنة مع (٩٠٪) في اليمن، وهي النسبة الأعلى بين الدول العربية، وكانت أقل نسبة مئوية في ليبيا (٣٤,٥٪) (Asaad، ٢٠١١). أما من وجهة نظر مؤشر شنايدر (Schneider Index) لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فالإحصائيات تظهر أن هذه النسبة تبلغ (٢٠,٩٪) في الإقتصاد الأردني، وهذه من المراكز المنخفضة بين الدول العربية؛ ففي تونس، على سبيل المثال، بلغت هذه النسبة (٣٩,٢٪) (Schneider، ٢٠٠٢).

وكان التوزيع النسبي للعمالة غير الرسمية يعكس طبيعة كثافة المجتمع بين المناطق الريفية والحضرية في الأردن؛ حيث أن حوالي ٨٣٪ من العمالة الأردنية تتركز في المراكز الحضرية مقابل ١٧٪ في المناطق الريفية. هذا كما تبين ان ٤٧,٥٪ من العاملين في المناطق الحضرية و٢٨,٣٪ من مجموع العاملين في المناطق الريفية يعملون بشكل غير رسمي.

ونفس النسب المئوية يمكن أن تنطبق على التوزيع الجندري للعمالة في الأردن حيث أن الذكور يشكلون ٨٣٪ من اليد العاملة الأرنية، ويعتبر أن ٤٧,٨٪ منهم يعملون بشكل غير رسمي، بالمقارنة مع ٢٦,٧٪ من النساء العاملات.

ويبدو أن الإحصائيات تشير إلى عدم وجود روابط بين توزيع اليد العاملة في الأردن حسب الفئات العمرية والنسب المئوية للعمالة غير الرسمية في كل فئة عمرية. فعلى سبيل المثال تشكل الفئة العمرية (٥٥-٦٤) ٥٪ فقط من اليد العاملة الأردنية، يعمل ٦٤٪ منهم بشكل غير رسمي. والأغلب أن هذا يعود إلى أن معظم العاملين في هذه الفئة العمرية تركوا تغطية نظام الضمان

الإجتماعي أو غيره من أنظمة التقاعد، بمعنى أنهم يعملون بعد التقاعد. ومن جهة أخرى، فإن العمالة غير الرسمية في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) تشكل ٣٦,٩٪، مع العلم بأن الفئة تشكل ٣٥,٨٪ من مجموع العمالة الأردنية.

والنتيجة المثيرة للإهتمام كانت مستويات التعليم المنخفضة للعاملين غير الرسميين في سوق العمل الأردني، حيث يقدر أن 72% من هذه الفئة حصلوا على تعليم أساسي أو اقل. كما أن الغالبية (٨١,٧٪) من العاملين غير الرسميين يقعون ضمن فئة العمال بأجر. وكانت النسبة المئوية للعمالة غير الرسمية من مجموع العمالة أعلى في الفئات التالية: العاملين لحسابهم الخاص (٩٨,٥٪)، والمشغلين (٩٤,٦٪) والعاملين بلا أجر (١٠٠٪).

الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية

يلاحظ وجود مفارقة من حيث مشاركة الاقتصاد غير الرسمي في النشاطات الإقتصادية في الإقتصاد الأردني. وتعود هذه المفارقة إلى الطبيعة المختلفة للنشاطات الإقتصادية وحجمها ومدى مساهمتها في مستوى التشغيل وإجمالي الإنتاج. ويأتي في الدرجة الأولى نشاط "التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية" حيث كانت النسبة المئوية لمساهمته في الاقتصاد غير الرسمي حوالي (٣٠٪)، يتلوه نشاط الصناعة، و"النقل والتخزين" والبناء (١٨,٦٪)، و(١١,٧٪)، و(١١,١٪) بالترتيب (الرسم ١). ويمكن ملاحظة أنه كلما صغر حجم المؤسسة في كل قطاع (نشاط) إقتصادي ارتفعت نسبة المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي. ويرمز لحجم المؤسسة حسب عدد العمال فيها، وكلما انخفض عدد العمال في المؤسسة يقل احتمال مساهمتهم في الضمان الإجتماعي، على سبيل المثال، وبالتالي فهم يصنفون بأنهم في الاقتصاد غير الرسمي.

الرسم ١

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والمؤسسة فية حسب النشاط الإقتصادي (٪)

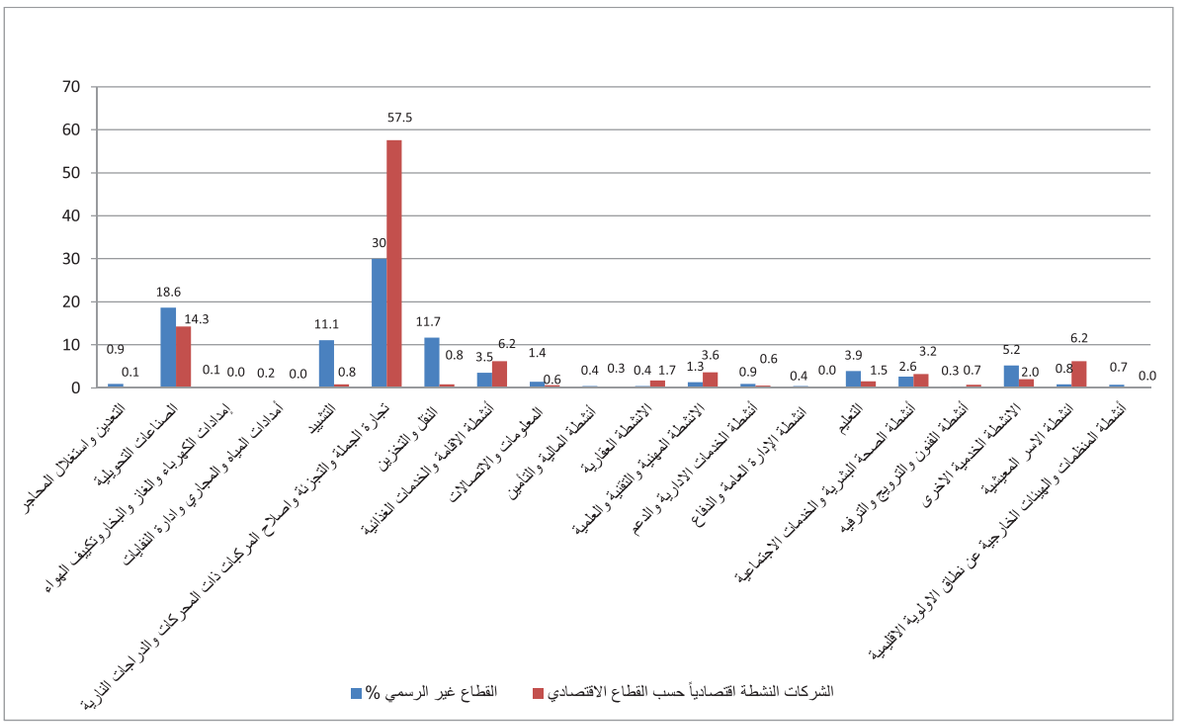

ولكن من ناحية أخرى، فإن مساهمة الاقتصاد غير الرسمي منخفضة في عدد من القطاعات والنشاطات الإقتصادية. وكانت أدنى نسب من المساهمة في النشاطات التالية: "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد" (0.1%) "المياه والمجاري وإدارة النفايات" (2%) و"الفنون والترويج والترفيه" (0.3%). بالتالي، يمكن الإستنتاج أن النسبة المئوية لمساهمة الاقتصاد غير الرسمي في النشاطات الإقتصادية يتناسب عكسيا مع نسب التركيز في القطاع وقوته في السوق. وكانت النسب المئوية الخاصة بمساهمة الاقتصاد غير الرسمي في النشاطات الإقتصادية متوافقة إلى حد كبير مع "النسبة المئوية لعدد المؤسسات في كل نشاط إلى مجموع عدد المؤسسات"، حيث ان النسبة المئوية لعدد المؤسسات في كل نشاط إلى مجموع المؤسسات كان الأعلى في "التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية" (57.5%) مما يتماشى مع أعلى نسبة مئوية في الاقتصاد غير الرسمي لنفس النشاط، الذي يبلغ (30%).

وجاءت الصناعة في المركز الثاني من حيث النسبة المئوية لعدد المؤسسات في كل نشاط إلى مجموع عدد المؤسسات (14.3%)، كما أنها أتت في المركز الثاني لنسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي فيها (18.6%). ويمكن توضيح ذلك أكثر عن طريق حساب عامل الإرتباط (correlation coefficient) بين النسبتين المئويتين المذكورتين للعشرين نشاط إقتصادي والذي قدر بأنه وصل حوالي (0.85).

وعلى صعيد آخر، فإن النسبة المئوية لمساهمة الاقتصاد غير الرسمي في النشاطات الإقتصادية تتناسب طرديا مع النسبة المئوية للشركات الصغيرة والميكروية في هذه النشاطات. وكانت أعلى نسبة مساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في "التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية" (30%) ترافقه أعلى نسبة من الشركات الصغيرة والميكروية إلى مجموع المؤسسات (100%). وهذا التطابق بين النسبتين المئويتين ينطبق بشكل رئيسي على باقي النشاطات الإقتصادية حيث أن عامل الإرتباط (correlation coefficient) للنسبة المئوية السابقة بلغ (0.175) (الرسم 2). تعكس هذه النسب المئوية عدم قدرة المؤسسات على تسجيل العاملين لديهم في نظام الضمان الإجتماعي وذلك ينطبق على باقي الخدمات التي توفرها هذه المؤسسات للعاملين لديها. ولا يوفر عدد من الشركات الصغيرة والميكروية للعاملين لديها التأمين الصحي والإجتماعي حتى لو كان ذلك يشكل مخالفة لقوانين العمل والعمال والضمان الإجتماعي.

وعلى مستوى آخر، لا ينطبق ذلك على المؤسسات الكبيرة، وفي هذه الحال تبين أن النسبة المئوية من هذه المؤسسات في كل نشاط اقتصادي يرتبط عكسياً مع مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في كل نشاط إقتصادي. فعلى سبيل المثال، بلغت أعلى نسبة مئوية من عدد المؤسسات الكبيرة إلى مجموع عدد المؤسسات 55.6% في نشاط "توفير المياه والغاز والبخار التبريد"، وهو نفس النشاط الذي شهد أدنى نسبة من مساهمة الاقتصاد غير الرسمي، حيث بلغت (0.1%) وبلغ عامل الإرتباط (correlation coefficient) (-0.174)

الرسم (٢)

توزيع شركات الصغيرة والميكروية والكبيرة حسبالنشاطات الإقتصادية (%)

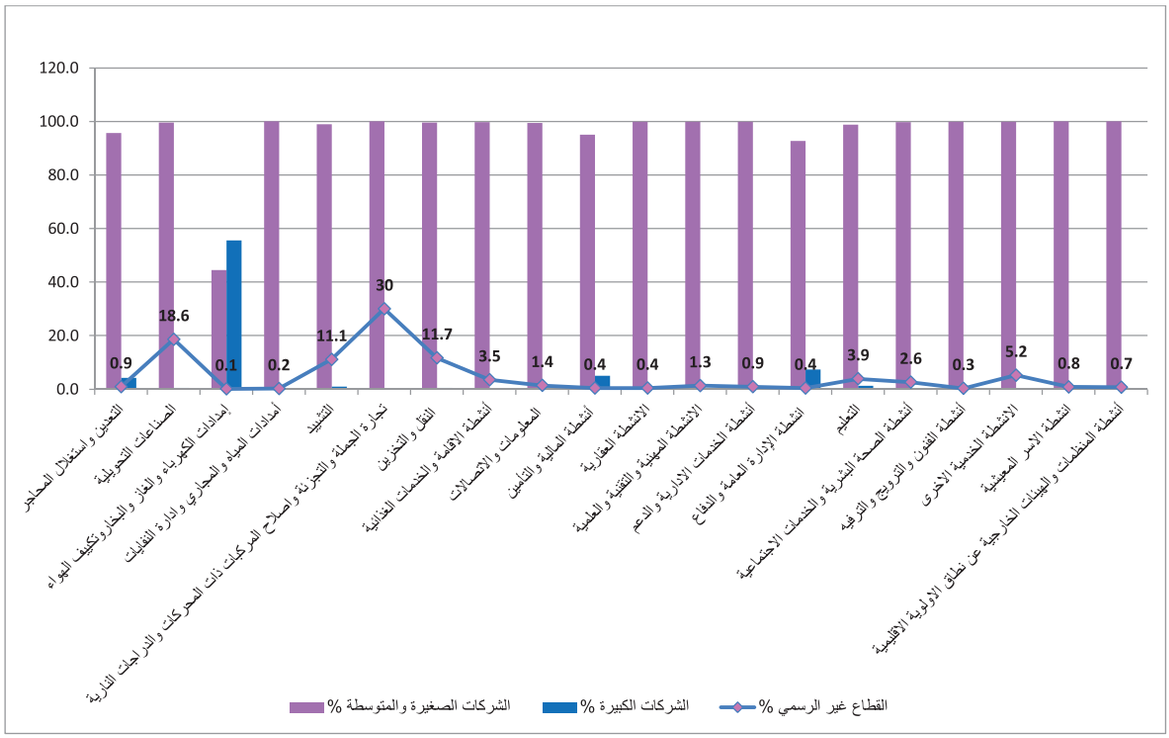

أما من ناحية مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في المؤسسات حسب عدد المؤسسات المختصة بالقطاع إلى مجموع عدد المؤسسات في الإقتصاد الأردني، تفاوتت نسب المساهمة بين الشركات الصغيرة والميكروية من جهة والشركات الكبرى من جهة أخرى. بلغت نسبة مشاركة الشركات الصغيرة والميكروية غير الرسمية (57.6%)؛ وكانت أعلى نسبة في "التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية". بالمقابل، كانت هناك نشاطات إقتصادية لا تشارك فيها الشركات الصغيرة والميكروية مثل "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد"، و"توفير المياه والمجاري وإدارة النفايات".

ويلاحظ هنا أن النسبة المئوية المذكورة أعلاه يرتبط إيجابياً مع نسبة مشاركة الاقتصاد غير الرسمي في النشاطات الإقتصادية التي بلغت 30%.

بلغت النسبة المئوية للشركات الكبيرة غير الرسمية في كل نشاط إقتصادي إلى مجموع عدد المؤسسات في هذا النشاط 36.6%، بينما بقيت بعض النشاطات في المركز الأعلى.

ومن ناحية النسبة المئوية للمؤسسات الكبيرة غير الرسمية في كل نشاط إقتصادي إلى مجموع عدد المؤسسات، كانت النسبة الأعلى في الصناعة بنسبة 36.6%. من ناحية أخرى، كانت هنالك نشاطات إقتصادية تخلو من الشركات الكبيرة مثل توفير المياه والمجاري وإدارة النفايات والعمل المنزلي. يبين الرسم 3 أن قطاع الصناعة يشمل نسبة مئوية عالية من النشاطات غير الرسمية (18.6%) وفي نفس الوقت أعلى نسبة من الشركات الكبرى (36.3%). يمكن تفسير ذلك بطبيعة الصناعة التي تحتاج إلى رأس المال والعمل ومدخلات متوسطة تختلف حسب نوع المؤسسة. فبعض الصناعات، على سبيل المثال، تحتاج إلى عامل واحد بينما أنواع أخرى تحتاج إلى عدد كبير من العمال مثل صناعة الإسمنت.

الرسم (3)

توزيع الاقتصاد غير الرسمي و الشركات الصغيرة والميكروية حسب النشاط الإقتصادي (%)

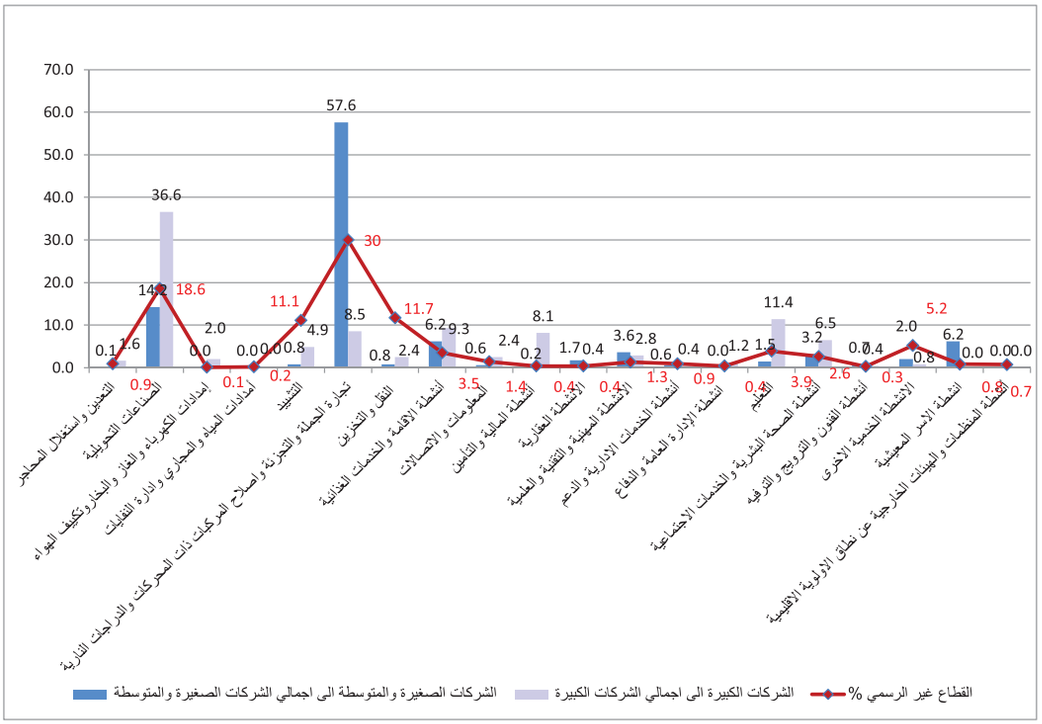

الاقتصاد غير الرسمي والتوزيع الجغرافي

إن أهم خصائص المؤسسات في الأردن هي أن معظمها عبارة عن شركات صغيرة وميكروية ومتوسطة؛ في عام 2010 كانت 99.8% من المؤسسات توظف أقل من 250 عاملاً. كما لوحظ أن بعض المحافظات مثل مادبا وعجلون والكرك ومعان والطفيلة لا يوجد فيها مؤسسات توظف أكثر من 250 شخصاً (الرسم 4).

الرسم (٤)

توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب عدد الموظفين والفئة والمحافظة (%)

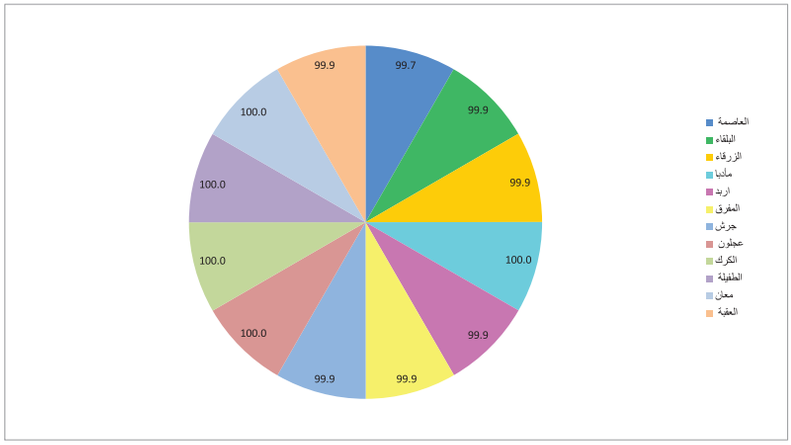

أما من حيث التوزيع النسبي للمؤسسات حسب العمل والمحافظات، فإن العاصمة (عمان) تحتضن حوالي 45% من المؤسسات التي توظف أقل من 250 شخصاً و73.6% من المؤسسات التي توظف 250 شخصاً فأكثر. وتأتي محافظة إربد في المركز الثاني حيث تحتضن 17.2% من المؤسسات التي توظف أقل من 250 شخصاً و6.5% من المؤسسات التي توظف 250 شخصاً فأكثر، تتلوها الزرقاء حيث بالغت النسب المذكورة أعلاه 15.2% و10.6% بالترتيب. بالإضافة، هنالك ثلاث محافظات هي عجلون والطفيلة ومعان لا يوجد فيها أكثر من 1.7% و1.1% و1.6% من المؤسسات التي توظف أقل من 250 شخصاً بالترتيب. ويمكن الإستنتاج من الرسم 5 أن المنطقة الوسطى من المملكة (محافظات عمان، البلقاء، الزرقاء، ومادبا) تحتضن 67.6% من المؤسسات التي توظف أقل من 250 شخصاً و88.7% من المؤسسات التي توظف 250 شخصاً فأكثر. أما محافظات الشمال (إربد، المفرق، جرش، وعجلون) فالنسب المذكورة أعلاه تبلغ 24.1% و8.9% بالترتيب. ونفس النسب المئوية في المحافظات الجنوبية من المملكة (الكرك، معان، الطفيلة، والعقبة) بلغت 8.3% و2.4% بالترتيب. وهذه النسب تتماشى مع حجم النشاط الإقتصادي في كل إقليم والكثافة السكانية في هذه المناطق حيث التوزيع النسبي حسب المناطق عام 2011 في أقاليم الوسط والشمال والجنوب بلغت 72.8% و27.8% و9.4% بالترتيب.

الرسم (٥)

توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب عدد الموظفين والفئة والمحافظة إلى مجموع عدد المؤسسات في كل فئة (%)

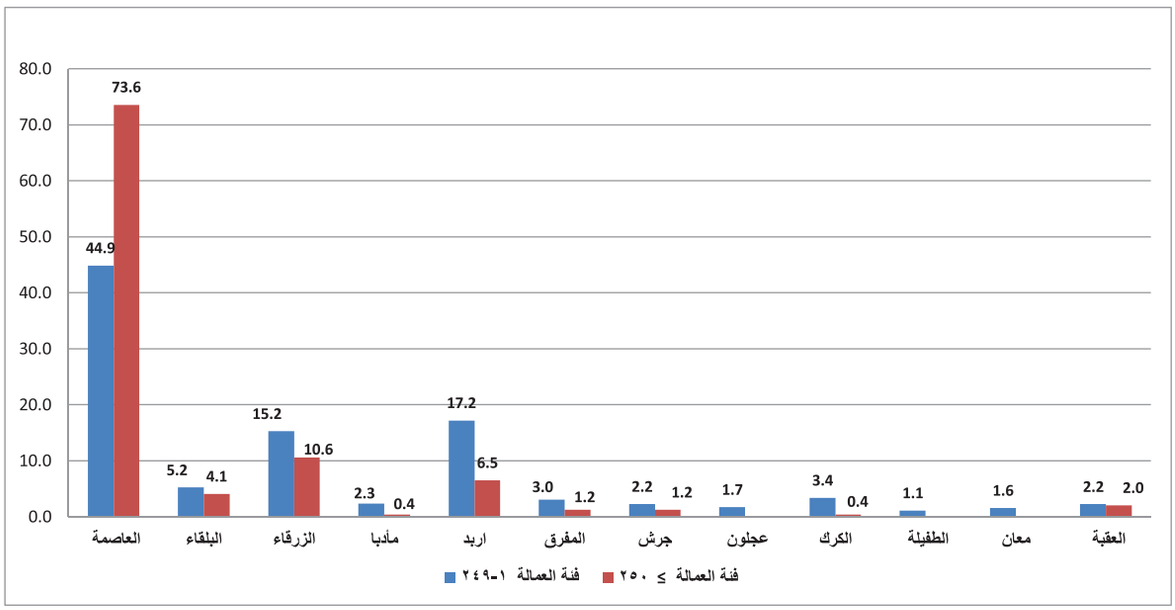

أما من حيث التوزيع النسبي للشركات الصغيرة والميكروية في الاقتصاد غير الرسمي حسب المحافظة والنشاط الإقتصادي، فيقدر أن غالبية هذه المؤسسات موجود في عمان وفي معظم النشاطات الإقتصادية. والنسبة المئوية لتحكم العاصمة في النشاطات الإقتصادية يتمثل في النسبة المئوية لعدد المؤسسات إلى مجموع عدد المؤسسات في المملكة بأسرها، والذي يتراوح بين 34% في قطاع "التعدين والمحاجر" و89% في نشاط "المنظمات والوكالات الأجنبية". هذا كما أن محافظة الزرقاء تأتي في

الترتيب الثاني من حيث عدد المؤسسات الإقتصادية الموجودة فيها حيث تحتضن 20% من المؤسسات في قطاع "توفير المياه والمجاري" و22% في قطاع "النقل والتخزين" و5% في كل من "التمويل والتأمين"، و"الإدارة العامة والدفاع". وكانت محافظة إربد في الترتيب الثالث من حيث عدد المؤسسات غير الرسمية فيها. وكانت النسبة المئوية للمؤسسات في هذه المحافظة 18% في قطاع "التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية"، 19% في قطاع التعليم، و19% في الصناعة. ويلاحظ أنها لا تحتوي على أية مؤسسات في تخصص "المنظمات والوكالات الدولية".

الرسم (٦)

توزيع المؤسسات غير الرسمية والشركات الصغيرة والميكروية حسب النشاط الإقتصادي وجنسية المؤسسة (%)

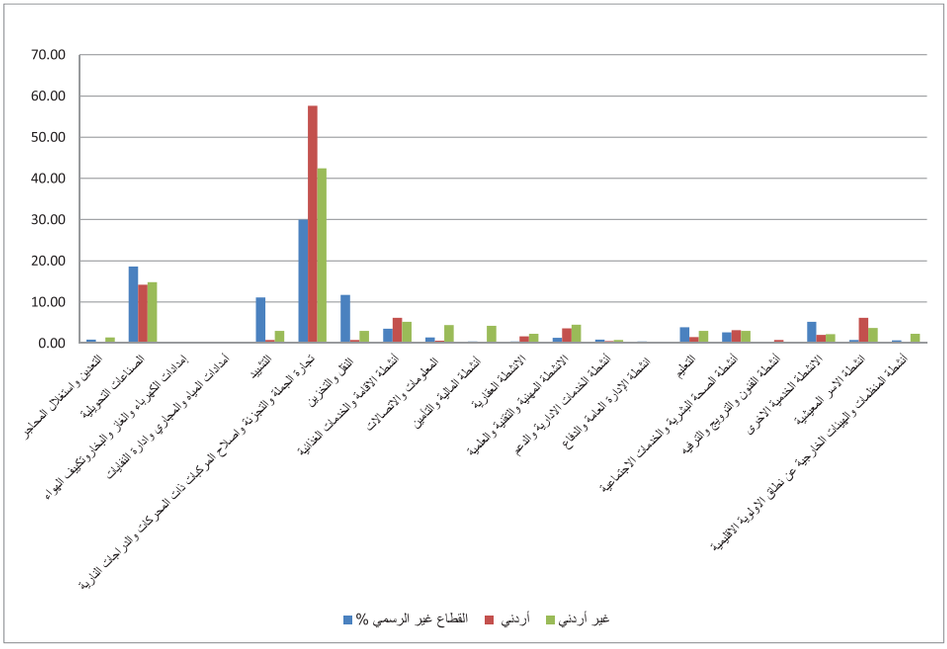

أما في باقي المحافظات، فتوجد أعداد متواضعة جداً من المؤسسات. فعلى سبيل المثال لا تحتوي أي من هذه المحافظات على مؤسسات تعمل في قطاع "نشاطات المنظمات والوكالات الأجنبية". ومن المثير للإهتمام أن محافظة المفرق كان فيها ٢٤٪ من مجموع المؤسسات غير الرسمية في نشاط التعدين والمحاجر وهذه نسبة عالية ربما تعود إلى الطبيعة الجغرافية للمحافظة. وعدا عن ذلك ، تراوحت النسب المئوية لباقي المحافظات (باستثناء عمان والزرقاء وإربد) بين ٠٪ و١١٪.

الاقتصاد غير الرسمي وجنسية المؤسسات

يمكن الإستنتاج أن معظم المؤسسات التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي هي مؤسسات أردنية، وأن عدد المؤسسات غير الأردنية قليل جداً. هذا كما توجد فروقات في التوزيع النسبي للشركات الصغيرة والميكروية في الاقتصاد غير الرسمي حسب النشاط الإقتصادي وجنسية المؤسسات: فجنسية المؤسسات في بعض النشاطات الإقتصادية كانت أردنية بحتة، وبالتحديد قطاع "توفير الغاز والكهرباء" و"توفير المياه والمجاري" و"الإدارة العامة والدفاع" و"الفنون والترويح والترويح". ومن ناحية اخرى، ففي قطاع "المنظمات والوكالات الأجنبية" كانت ٣٣,٣٪ من المؤسسات غير أردنية. كما أن قطاع "التعدين والمحاجر"

جاء في المركز الثاني من حيث المؤسسات غير الأردنية بنسبة مئوية مقدارها ٢,١٪ يتبعه قطاع نشاطات "التمويل والتأمين" بنسبة مئوية مقدارها 1.5% (الرسم 7).

الرسم (٧)

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية حسب النشاط الإقتصادي وجنسية المؤسسة في كل قطاع (%).

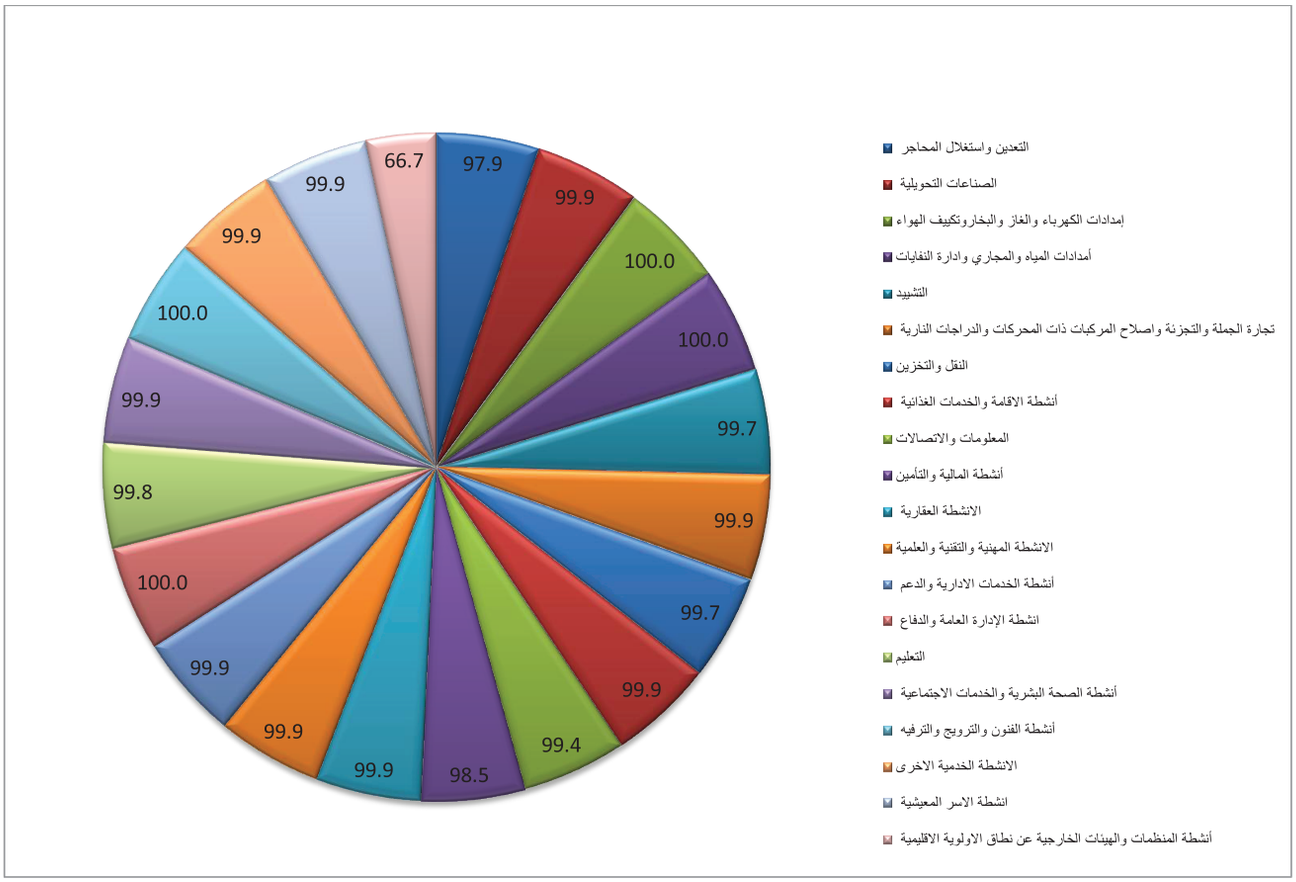

الاقتصاد غير الرسمي ومسك دفاتر حسابات المؤسسة

يبدو أن هنالك خاصية شائعة في الاقتصاد غير الرسمي ومؤسساته، وهي عدم مسك الدفاتر، وهذا منطقي وعقلاني حيث أن هذه المؤسسات غير مسجلة ولا تملك أية قيود صناعية أو تجارية. وعند إعادة هيكلة القطاعات المذكورة آنفاً والنشاطات الإقتصادية (كما هو مبين في الجداول السابقة) إلى خمسة قطاعات فقط (الرسم ٨)، يتبين أن الاقتصاد غير الرسمي شكل ٣٠٪ من قطاع التجارة الخارجية، ٢١,٧٪ من قطاع الخدمات، ١٩,٥٪ من قطاع الصناعة، ١١,٧٪ من قطاع النقل ، و١١,١٪ من قطاع البناء. ويلاحظ أنه بالإشارة إلى التوزيع النسبي للقطاع غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية حسب

النشاط الإقتصادي ومسك الدفاتر وسجلات الحسابات، أنه عندما ترتفع نسبة مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في النشاط الإقتصادي، يقل عدد المؤسسات التي لا تحتفظ بسجلات حسابات. وعلى سبيل المثال، إذا كانت مساهمة الاقتصاد غير الرسمي المرتفعة في التجارة الداخلية ومقدارها ٣٠٪، ومن ناحية أخرى كانت النسبة المئوية للمؤسسات التي لا تحتفظ بسجلات حسابات هي الأعلى في نفس القطاع (٩٤,٨٪)، يتبين أن قطاع "التمويل والبنوك والتأمين" سجل أدنى نسبة من مساهمة الاقتصاد غير الرسمي (٠,٤٪) وأعلى نسبة من استعمال سجلات الحسابات (٧٣,٩٪).

الرسم (٨)

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية حسب النشاط الإقتصادي واستعمال سجلات الحسابات المعتادة (٪)

الوضع القانوني للمؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي

كانت معظم المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي موزعة بشكل رئيسي في ثلاثة أنماط حسب الوضع القانوني، هي المؤسسات الفردية، والمؤسسات التضامنية، والمؤسسات محدودة المسؤولية.

تشير الأرقام إلى أن ٩٥,٨٪ من المؤسسات في قطاع "النشاطات المنزلية" كانت مؤسسات فردية، ٨٩,٤٪ من قطاع "التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية"، و٨٤,٨٪ من المؤسسات في قطاع "الصناعة"، و٨٤,٣٪ في قطاع "النشاطات المهنية والفنية والعلمية". وكانت أدنى نسبة من المؤسسات الفردية في قطاع "التمويل والتأمين" حيث بلغ ٢٠,٩٪. ولكن لم يكن هنالك مؤسسة واحدة في قطاع "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد".

يوضح الرسم ٩ أن معظم المؤسسات التضامنية كانت مركزة في "النقل والتخزين" بنسبة (٣٥,٢٪) يتبعه "نشاطات الإدارة العامة والدفاع" بنسبة (٣٤,١٪)، و"نشاطات التمويل والتأمين" بنسبة (٢٣,٤٪). وختاماً، كانت أدنى نسبة مئوية من القطاعات التي تحتوي على مؤسسات تضامنية مركزة في قطاع "النشاطات المنزلية" بنسبة (٣,٨٪). أما من ناحية المؤسسات محدودة المسؤولية، قدر أن حوالي ثلث المؤسسات الموجودة مركزة في قطاع "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد" بنسبة (٣٣,٣٪)، وقطاع "نشاطات التمويل والتأمين" بنسبة (٢٥,٩٪)، وقطاع "الإدارة العامة والدفاع" بنسبة (٢٤,٤٪). هذا كما أن أدنى نسبة

مئوية من المؤسسات التضامنية كانت مركزة في قطاع "النشاطات المنزلية" بنسبة (٠,٣٠٪).

الرسم (٩)

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية حسب النشاطات الإقتصادية والوضع القانوني (٪)

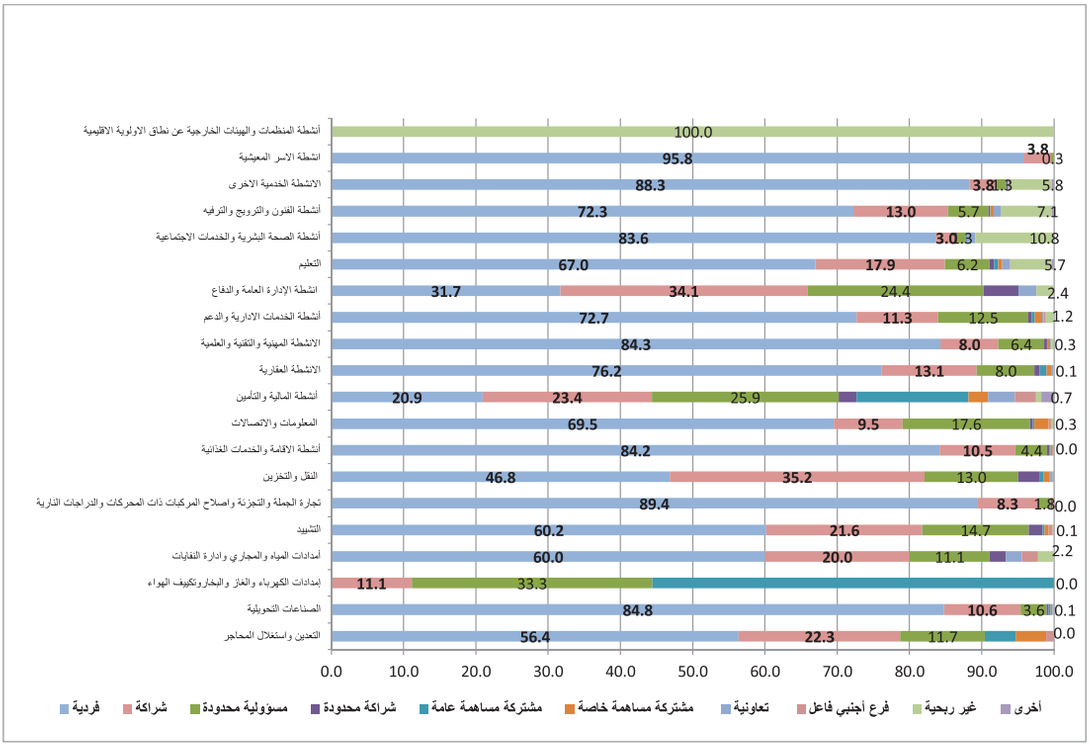

ويمكن بيان النسبة المئوية المتعلقة بالوضع القانوني لمؤسسات الاقتصاد غير الرسمي كما يلي:

- ٤,٩٪ من "نشاطات الإدارة العامة والدفاع" هي مؤسسات تضامنية.
- فيما يتعلق بقطاع "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد" تبين أن ٥٥,٦٪ من مؤسساته هي مؤسسات عامة محدودة المسؤولية. ولكن هذا النوع من المؤسسات يمثل ١٥,٥٪ من نشاطات التمويل والتأمين.
- المؤسسات المساهمة العامة شكلت حوالي ٤,٣٪ من المؤسسات في "قطاع التعدين"، كما أن المؤسسات المساهمة الخاصة تشكل نفس النسبة المئوية في القطاع ذاته.
- ٣,٧ من المؤسسات في قطاع "التمويل والتأمين" و٢,٤٪ من المؤسسات في نشاطات "الإدارة العامة والدفاع" كانت مؤسسات تعاونية.
- المؤسسات الموجودة التي هي فروع من شركات أجنبية شكلت ٣,٠٪ من مجموع مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي في قطاع "نشاطات التمويل والتأمين" و٢,٢٪ من المؤسسات في قطاع "توفير المياه والمجاري وإدارة النفايات".
- صفة غير الربحية تطبق على ١٠,٨٪ من المؤسسات في قطاع "نشاطات الصحة البشرية والخدمات الإجتماعية" و٧,١٪ من المؤسسات في قطاع "الفنون والترويج والترويح."
- تبين أن كافة المؤسسات في قطاع "نشاطات المنظمات والوكالات الأجنبية" كانوا على شكل مؤسسات غير ربحية.

الاقتصاد غير الرسمي وعوائد المؤسسات

بشكل عام، كان من الواضح أن العوائد السنوية التي تحققها معظم المؤسسات في الاقتصاد غير الرسمي لا تتعدى ٤٠ ألف ديناراً، وهذا منطقي عند أخذ حجم هذه المؤسسات بعين الإعتبار.

وفيما يتعلق بالمؤسسات التي تحقق عوائد سنوية أقل من خمسة آلاف دينار أردني، فقد شكلت ثلث قطاع "نشاطات المنظمات والوكالات الأجنبية" و٥٤,٤٪ من مؤسسات قطاع "النشاطات المنزلية"، و٣٦,١٪ من مؤسسات قطاع "نشاطات العقار".

وبالمقابل، فإن المؤسسات التي تحقق عوائد سنوية بين خمسة وعشرة آلاف دينار أردني شكلت ٣٦,٩٪ من المؤسسات في قطاع "نشاطات الصحة البشرية والخدمات الإجتماعية" و٣٥,٥٪ من المؤسسات في قطاع "النشاطات المهنية والفنية والعلمية. وكانت النسبة المئوية لتوزيع المؤسسات في فئتي العوائد، أي بين (١٠٠٠١ – ٢٠٠٠٠) دينار أردني و(٢٠٠٠١ – ٤٠٠٠٠) دينار أردني. وتشكل هاتان الفئتان القسم الأكبر من معدل العوائد في مؤسسات الاقتصاد غير الرسمي. وكانت النسبة المئوية الأعلى للفئة الأولى ٢٥٪ لقطاع "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد" يتلوه قطاع "الصحة والخدمات الإجتماعية" (٢٢,٣٪) وقطاع التعليم (٢٠,٢٪). أما فئة العوائد الثانية، فكانت الأعلى في قطاع "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد" حيث بلغت ٢٥٪، يتلوها قطاع "الإدارة العامة والدفاع" بنسبة ١٨,٤٪ وقطاع "النقل والتخزين" بنسبة ١٨,١٪

رسم (١٠)

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والميكروية حسب النشاط الإقتصادي وفئات العوائد السنوية (٪)

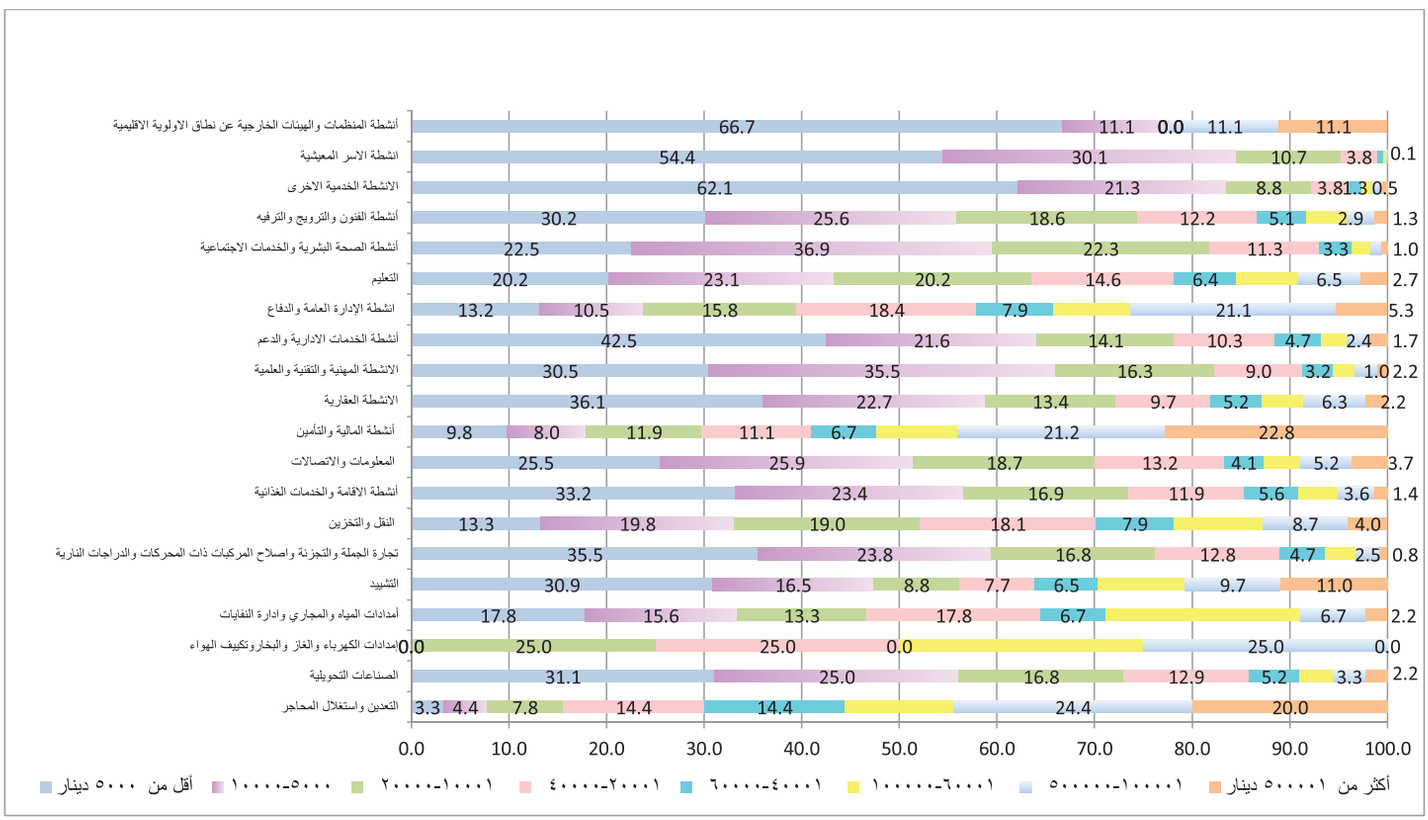

بمزيد من التفصيل، يسلط الضوء هنا على بعض النسب المئوية الخاصة بالتوزيع النسبي للقطاع غير الرسمي ومؤسساته حسب العوائد السنوية:

• حوالي ٧٠٪ من المؤسسات في قطاع التعدين حققت عوائد سنوية تفوق ٤٠ ألف دينار أردني. هذا كما أن قطاعات "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد" و"نشاطات التمويل والتأمين" و"نشاطات الإدارة العامة والدفاع" بلغت نسباً مئوية حوالي ٥٠٪ و٥٩٪ و٤٢,٢٪ بالترتيب.

• فئة العوائد السنوية البالغة ٥ – ١٠ آلاف دينار أردني للمؤسسات شكلت نسبة مئوية عالية من مجموع المؤسسات، بلغت ٢٥٪ لقطاع "توفير الكهرباء والغاز والبخار التبريد"، يتلوه قطاع التعدين (٢٤,٤٪)، و"نشاطات التمويل والتأمين" بنسبة ٢١,٢٪ وأخيراً "نشاطات الإدارة العامة والدفاع" بنسبة ٢١,٢٪. وهذه النسب عالية نسبياً وتعكس الحجم الكبير للمؤسسات في هذه القطاعات والنسبة المنخفضة من مشاركة الاقتصاد غير الرسمي في هذه النشاطات. ويضمن سلامة هذا الإستنتاج كون قطاع "التمويل والتأمين" في مركز القيادة بنسبة ٢٢,٨٪ من عوائد هذه القطاع التي تفوق ٥٠ ألف دينار أردني، يتلوه قطاع التعدين بنسبة ٢٠٪.

الفصل الرابع

توصيات السياسات

تبقى القضية الرئيسية للقطاع غير الرسميهي عدم قدرة القطاع أو عدم رغبة القطاع على تسجيل موظفيه في أي نوع من الضمان الإجتماعي وضمان تمتعهم بحقوق العمل الأساسية. بالتالي فمن الضروري إيجاد آلية قانونية تفرض على المؤسسات، بغض النظر إن كانت شركات صغيرة وميكروية أو شركات كبرى، أن توفر لموظفيها تغطية الضمان الإجتماعي ومنحهم كافة حقوقهم وحمايتهم. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تفعيل قانون الضمان الإجتماعي الجديد والمصادقة على قانون الشركات الصغيرة والميكروية الذي تعمل الحكومة على صياغته، وذلك بأقرب وقت ممكن. كما انه من الحيوي لغرف الصناعة والتجارة أن تشجع أعضاءها على توفير تغطية الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي، وأن تبذل جهوداً أكبر لتوسيع تسجيل المؤسسات في هذه الغرف. كما أن الحاجة قائمة للمزيد من برامج التفتيش الخاصة لزيارة المؤسسات للتأكد من أن الموظفين يتمتعون بحقوق العمال الأساسية. ويجب أن يركز التفتيش على قضايا الضمان الإجتماعي وقانون العمل.

ومن ناحية أخرى، فإن المؤسسات الحكومية لديها دور كبير لتلعبه وعليها مسؤولية كبيرة في تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى رسمي. ويجب على هذه المؤسسات ان تعمل على تسهيل إطلاق الشركات وتوفير الحوافز الضريبية لأصحاب الأعمال . هذا كما يجب عليها أن تدعم توسيع القطاع الخاص، خاصة الشركات الصغيرة، مع ضمان تطبيق شؤون الضمان الإجتماعي والتأمين الصحي وحقوق العمال على العاملين في هذه المؤسسات. وعند توفير ذلك تكون الحكومة قد شجعت بطريقة غير مباشرة الشباب على العمل، وعلى المدى الطويل تلغي القناعة بأن القطاع الخاص غير مستقر أو مستدام. وهذا بالتأكيد سوف يشجع الشباب على العمل في القطاع الخاص ويخفض معدل البطالة، وبذلك يساهم في خفض الفقر.

ومن ناحية أخرى، يجب أن تعمل الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص، على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التدريب المهني والفني، وبذلك انتاج عمال مؤهلين، مما يعطي القطاع الخاص الحافز ليوظفهم وتوسيع المؤسسة. ولاستكمال عملية رفد القطاع الخاص بالموظفين المؤهلين، يمكن للتنسيق بين العرض والطلب في سوق العمل أن تساهم في منع الباحثين عن عمل من العمل في الاقتصاد غير الرسمي. فهنالك عدد من الشباب أو الباحثين عن عمل ينساقون إلى العمل في مهن بدون عقد أو ضمان إجتماعي أو تأمين صحي لأن تخصصهم إما مشبع بالعاملين أو أنه غير ذو قيمة للقطاع الخاص. بالتالي، فإن التنسيق بين العرض والطلب بين سوق العمل وموفري التعليم يمكن الباحثين عن عمل من الحصول على عمل بظروف أفضل.

وكان توفر التمويل الملائم من حيث الحجم والشروط من القضايا التي أثيرت في كافة جلسات الحوار المركز والمقابلات مع الخبراء والمسؤولين وممثلي المجتمع المدني. هذا كما أن نقص المعرفة بمختلف برامج ومؤسسات ومبادرات التمويل الميكروي كان موضوعاً أثير باستمرار في جلسات الحوار المركز. بناء عليه، فمن المهم جداً إطلاق وتوسيع حملات التوعية حول هذا الموضوع، بما في ذلك رفع الوعي حول وجود التمويل من خلال خطط تتماشى مع الشريعة. وليس ذلك فحسب، بل أثيرت أيضاً قضية ارتفاع كلفة التمويل الميكروي، وهذا الموضوع يحتاج إلى مراجعته من قبل مؤسسات التمويل الميكروي العامة والخاصة.
وكان من الواضح أن قسماً كبيراً من الأفراد العاملين بشكل غير رسمييعملون من منازلهم، وبالتالي فمن الحيوي صرف رخص لهؤلاء الأفراد الذين يعملون من المنزل. وهذا سيسمح للمزيد من النساء بالمشاركة في العملوليس ذلك فحسب، بل أيضاً سيشجع الشباب على إطلاق مشاريع صغيرة من منازلهم. ولتحقيق ذلك يجب تعديل التشريعات ورفع الوعي حول الأنظمة الجديدة لتشجيع العاملين من منازلهم على التسجيل .

وأخيراً وليس آخراً، أشارت الدراسة والمراجعة للأدبيات إلى قطاعات توجد فيها نسبة عالية من العمالة غير الرسمية، لذا فمن الضروري جداً التركيز على هذه القطاعات ودراسة كل قطاع على حدة وبالتفصيل وذلك لمعالجة مشكلة النشاطات غير الرسمية فيه.

المراجـــع

A. C. Kulshreshtha (2011). Measuring the Unorganized Sector in India, Review of Income and Wealth, volume 57.

Asaad, Rajui(2011): the Jordanian Labor Market in the Millennium Economic Research Forum.

Asian Development Bank (2010). The Informal Sector and Informal Employment in Indonesia, ADB Country Report.

Central Statistical Organization/India (2001): Expert Group on Informal Sector Statistics (Delhi Group), Report of the Fifth Meeting (New Delhi, 19-21 September 2001); New Delhi.

Hussmanns, Ralf (2004). Measuring the informal economy: From employment in the informal sector to informal employment. ILO, Working paper No. 53.

International Labour Office (2002a): Effect to be Given to Resolutions Adopted by the International Labour Conference at its 90th Session (2002), (b) Resolution concerning decent work and the informal economy; Governing Body, 285th Session, Geneva.

International Labour Office (2002b): Decent Work and the Informal Economy; Report of the Director-General; International Labour Conference, 90th Session; Report VI; International Labour, Geneva.

Lewis, William (1955). The Theory of Economic Growth. London: Allen and Unwin.

Neuwirth, Robert (2011). The 'Informal Economy' Driving World Business, www.npr.org.
Refaat, Amal (2010).The Informal Sector in Egypt: Problems and Attempts for Reform, The Egyptian Center for Economic Studies.

Rossis, Nichola (2011). The Informal Economy in Lebanon: Dangers and Benefits, Doctoral Thesis, Durham University.

Schneider, F (2002): The Size and Development of the Shadow Economy and Shadow Economy Labour Force of 22 Transition and 21 OECD Countries, Bulgaria.
Tansel, Aysit (2000). Wage Earners, Self-Employment and Gender in the Informal Sector in Turkey, Policy Research Report on Gender and Development, World Bank Working Paper Series No. 24.

Women in Informal Employment: Globalizing and Organizing. (2012), About the Informal Economy, http://wiego.org/.

الملاحـــــق

جدول (١)

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي (٪)

القطاع الإقتصادي	النسبة المئوية للقطاع غير الرسمي	المؤسسة الإقتصادية العاملة حسب القطاع الإقتصادي
التعدين والمحاجر	0.9	0.1
الصناعات التحويلية	18.6	14.3
الكهرباء والغاز والبخار التبريد	0.1	0.0
المياه والمجاري وإدارة النفايات	0.2	0.0
البناء	11.1	0.8
التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية	30	57.5
النقل والتخزين	11.7	0.8
نشاطات الضيافة وخدمات الطعام	3.5	6.2
المعلومات والإتصالات	1.4	0.6
نشاطات التمويل والتأمين	0.4	0.3
نشاطات العقار	0.4	1.7
النشاطات المهنية والعلمية والتقنية	1.3	3.6
نشاطات الدعم الإداري والخدمات	0.9	0.6
الإدارة العامة والدفاع	0.4	0.0
التعليم	3.9	1.5
نشاطات الصحة البشرية والترويح	2.6	3.2
النشاطات الفنية والترفيهية والترويحية	0.3	0.7
خدمات أخرى	5.2	2.0
نشاطات منزلية	0.8	6.2
نشاطات المنظمات الأجنبية	0.7	0.0
المجموع	**94.4**	**100.0**

جدول ٢

توزيع الشركات الصغيرة والميكروية والكبيرة حسب النشاط الإقتصادي (٪)

القطاع الإقتصادي	النسبة المئوية للقطاع غير الرسمي	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة%	المؤسسات الكبيرة %	المجموع
التعدين والمحاجر	0.9	95.7	4.3	**100**
الصناعات التحويلية	18.6	99.6	0.4	**100**
الكهرباء والغاز والبخار التبريد	0.1	44.4	55.6	**100**
المياه والمجاري وإدارة النفايات	0.2	100.0	0.0	**100**
البناء	11.1	99.0	1.0	**100**
التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية	30	100.0	0.0	**100**
النقل والتخزين	11.7	99.5	0.5	**100**
نشاطات الضيافة وخدمات الطعام	3.5	99.8	0.2	**100**
المعلومات والإتصالات	1.4	99.4	0.6	**100**
نشاطات التمويل والتأمين	0.4	95.1	4.9	**100**
نشاطات العقار	0.4	100.0	0.0	**100**
النشاطات المهنية والعلمية والتقنية	1.3	99.9	0.1	**100**
نشاطات الدعم الإداري والخدمات	0.9	99.9	0.1	**100**
الإدارة العامة والدفاع	0.4	92.7	7.3	**100**
التعليم	3.9	98.8	1.2	**100**
نشاطات الصحة البشرية والترويح	2.6	99.7	0.3	**100**
النشاطات الفنية والترفيهية والترويحية	0.3	99.9	0.1	**100**
خدمات أخرى	5.2	99.9	0.1	**100**
نشاطات منزلية	0.8	100.0	0.0	**100**
نشاطات المنظمات الأجنبية	0.7	100.0	0.0	**100**

جدول ٣

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط (٪) الإقتصادي

القطاع الإقتصادي	النسبة المئوية للقطاع غير الرسمي	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ال شركات الصغيرة والميكروية %	المؤسسات الكبيرة إلى مجموع المؤسسات الكبيرة %
التعدين والمحاجر	0.9	0.1	1.6
الصناعات التحويلية	18.6	14.2	36.6
الكهرباء والغاز والبخار التبريد	0.1	0.0	2.0
المياه والمجاري وإدارة النفايات	0.2	0.0	0.0
البناء	11.1	0.8	4.9
التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية	30	57.6	8.5
النقل والتخزين	11.7	0.8	2.4
نشاطات الضيافة وخدمات الطعام	3.5	6.2	9.3
المعلومات والإتصالات	1.4	0.6	2.4
نشاطات التمويل والتأمين	0.4	0.2	8.1
نشاطات العقار	0.4	1.7	0.4
النشاطات المهنية والعلمية والتقنية	1.3	3.6	2.8
نشاطات الدعم الإداري والخدمات	0.9	0.6	0.4
الإدارة العامة والدفاع	0.4	0.0	1.2
التعليم	3.9	1.5	11.4
نشاطات الصحة البشرية والترويح	2.6	3.2	6.5
النشاطات الفنية والترفيهية والترويحية	0.3	0.7	0.4
خدمات أخرى	5.2	2.0	0.8
نشاطات منزلية	0.8	6.2	0.0
نشاطات المنظمات الأجنبية	0.7	0.0	0.0
المجموع	**94.4**	**100.0**	**100.0**

جدول ٤

توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب فئات العاملين والمحافظة (٪)

المحافظة	فئة الموظفين		المجموع
	1-249	≥ 250	
عمان	99.7	0.3	100
البلقاء	99.9	0.1	100
الزرقاء	99.9	0.1	100
مادبا	100.0	0.0	100
إربد	99.9	0.1	100
المفرق	99.9	0.1	100
جرش	99.9	0.1	100
عجلون	100.0	0.0	100
الكرك	100.0	0.0	100
الطفيلة	100.0	0.0	100
معان	100.0	0.0	100
العقبة	99.9	0.1	100
المجموع	**99.8**	**0.2**	**100**

جدول ٥

توزيع المؤسسات الإقتصادية حسب فئات العاملين والمحافظة إلى مجموع المؤسسات في كل فئة (٪)

المحافظة	فئة الموظفين	
	1-249	≥ 250
عمان	44.9	73.6
البلقاء	5.2	4.1
الزرقاء	15.2	10.6
مادبا	2.3	0.4
إربد	17.2	6.5
المفرق	3.0	1.2
جرش	2.2	1.2
عجلون	1.7	0.0
الكرك	3.4	0.4
الطفيلة	1.1	0.0
معان	1.6	0.0
العقبة	2.2	2.0
المجموع	**100.0**	**100.0**

جدول ٦

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي وجنسية المؤسسة (٪)

القطاع الإقتصادي	النسبة المئوية للقطاع غير الرسمي	جنسية المؤسسة	
		أردنية	غير أردنية
التعدين والمحاجر	0.90	0.1	1.4
الصناعات التحويلية	18.60	14.2	14.8
الكهرباء والغاز والبخار التبريد	0.10	0.0	0.0
المياه والمجاري وإدارة النفايات	0.20	0.0	0.0
البناء	11.10	0.8	2.9
التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية	30.00	57.6	42.4
النقل والتخزين	11.70	0.8	3.0
نشاطات الضيافة وخدمات الطعام	3.50	6.2	5.2
المعلومات والإتصالات	1.40	0.6	4.4
نشاطات التمويل والتأمين	0.40	0.2	4.2
نشاطات العقار	0.40	1.7	2.2
النشاطات المهنية والعلمية والتقنية	1.30	3.6	4.5
نشاطات الدعم الإداري والخدمات	0.90	0.6	0.7
الإدارة العامة والدفاع	0.40	0.0	0.0
التعليم	3.90	1.5	2.9
نشاطات الصحة البشرية والترويح	2.60	3.2	3.0
النشاطات الفنية والترفيهية والترويحية	0.30	0.7	0.0
خدمات أخرى	5.20	2.0	2.2
نشاطات منزلية	0.80	6.2	3.7
نشاطات المنظمات الأجنبية	0.70	0.0	2.2
المجموع	**94.4**	**100**	**100**

جدول ٧

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي وجنسية المؤسسة في كل قطاع(٪)

القطاع الإقتصادي	النسبة المئوية للقطاع غير الرسمي	جنسية المؤسسة		المجموع
		أردنية	غير أردنية	
التعدين والمحاجر	0.90	97.9	2.1	100
الصناعات التحويلية	18.60	99.9	0.1	100
الكهرباء والغاز والبخار التبريد	0.10	100.0	0.0	100
المياه والمجاري وإدارة النفايات	0.20	100.0	0.0	100
البناء	11.10	99.7	0.3	100
التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية	30.00	99.9	0.1	100
النقل والتخزين	11.70	99.7	0.3	100
نشاطات الضيافة وخدمات الطعام	3.50	99.9	0.1	100
المعلومات والإتصالات	1.40	99.4	0.6	100
نشاطات التمويل والتأمين	0.40	98.5	1.5	100
نشاطات العقار	0.40	99.9	0.1	100
النشاطات المهنية والعلمية والتقنية	1.30	99.9	0.1	100
نشاطات الدعم الإداري والخدمات	0.90	99.9	0.1	100
الإدارة العامة والدفاع	0.40	100.0	0.0	100
التعليم	3.90	99.8	0.2	100
نشاطات الصحة البشرية والترويح	2.60	99.9	0.1	100
النشاطات الفنية والترفيهية والترويحية	0.30	100.0	0.0	100
خدمات أخرى	5.20	99.9	0.1	100
نشاطات منزلية	0.80	99.9	0.1	100
نشاطات المنظمات الأجنبية	0.70	66.7	33.3	100

جدول ٨

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الإقتصادي واستعمال السجل العادي للحسابات (٪)

النشاط الإقتصادي	الاقتصاد غير الرسمي %	يستعملوه	لا يستعملوه	المجموع
الصناعة	19.5	8.1	91.9	100.0
البناء	11.1	30.1	69.9	100.0
التجارةالداخلية	30	5.2	94.8	100.0
النقل	11.7	29.0	71.0	100.0
الخدمات	21.7	11.4	88.6	100.0
التمويل والبنوك والتأمين	0.4	73.9	26.1	100.0

جدول ٩

توزيع الاقتصاد غير الرسمي وال شركات المتوسطة والصغيرة حسب النشاط الإقتصادي والوضع القانوني

القطاع الإقتصادي	النسبة المئوية للقطاع غير الرسمي	الوضع القانوني										المجموع
		أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي	
التعدين والمحاجر	0.90	56.4	22.3	11.7	0.0	4.3	4.3	0.0	1.1	0.0	0.0	100
الصناعات التحويلية	18.60	84.8	10.6	3.6	0.3	0.2	0.3	0.1	0.0	0.1	0.0	100
الكهرباء والغاز والبخار التبريد	0.10	0.0	11.1	33.3	0.0	55.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100
المياه والمجاري وإدارة النفايات	0.20	60.0	20.0	11.1	2.2	0.0	0.0	2.2	2.2	2.2	0.0	100
البناء	11.10	60.2	21.6	14.7	2.0	0.2	0.6	0.0	0.6	0.1	0.1	100
التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية	30.00	89.4	8.3	1.8	0.2	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	100
النقل والتخزين	11.70	46.8	35.2	13.0	2.9	0.6	0.9	0.4	0.2	0.0	0.0	100
نشاطات الضيافة وخدمات الطعام	3.50	84.2	10.5	4.4	0.3	0.2	0.3	0.0	0.1	0.0	0.0	100
المعلومات والإتصالات	1.40	69.5	9.5	17.6	0.4	0.2	2.0	0.0	0.3	0.3	0.1	100
نشاطات التمويل والتأمين	0.40	20.9	23.4	25.9	2.5	15.5	2.7	3.7	3.0	0.7	1.7	100
نشاطات العقار	0.40	76.2	13.1	8.0	0.7	1.0	0.6	0.3	0.0	0.1	0.0	100
النشاطات المهنية والعلمية والتقنية	1.30	84.3	8.0	6.4	0.4	0.1	0.4	0.1	0.1	0.3	0.1	100
نشاطات الدعم الإداري والخدمات	0.90	72.7	11.3	12.5	0.5	0.5	1.0	0.2	0.2	1.2	0.0	100
الإدارة العامة والدفاع	0.40	31.7	34.1	24.4	4.9	0.0	0.0	2.4	0.0	2.4	0.0	100
التعليم	3.90	67.0	17.9	6.2	0.6	0.5	0.6	1.1	0.0	5.7	0.3	100
نشاطات الصحة البشرية والترويح	2.60	83.6	3.0	1.3	0.0	0.1	0.1	1.0	0.0	10.8	0.1	100
النشاطات الفنية والترفيهية والترويحية	0.30	72.3	13.0	5.7	0.2	0.1	0.4	1.0	0.0	7.1	0.3	100
خدمات أخرى	5.20	88.3	3.8	1.3	0.2	0.0	0.1	0.2	0.0	5.8	0.3	100
نشاطات منزلية	0.80	95.8	3.8	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100
نشاطات المنظمات الأجنبية	0.70	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	100	0.0	100

جدول ١٠

توزيع الاقتصاد غير الرسمي والشركات المتوسطة والصغيرة حسب النشاط الإقتصادي والعوائد السنوية (٪)

القطاع الإقتصادي	النسبة المئوية للقطاع غير الرسمي	الوضع القانوني						
		أقل من 5000 دأ	5000 - 10000	10001 - 20000	20001 - 40000	40001 - 60000	60001-100000	1000001 - 500000
التعدين والمحاجر	0.90	3.3	4.4	7.8	14.4	14.4	11.1	24.4
الصناعات التحويلية	18.60	31.1	25.0	16.8	12.9	5.2	3.5	3.3
الكهرباء والغاز والبخار التبريد	0.10	0.0	0.0	25.0	25.0	0.0	25.0	25.0
المياه والمجاري وإدارة النفايات	0.20	17.8	15.6	13.3	17.8	6.7	20.0	6.7
البناء	11.10	30.9	16.5	8.8	7.7	6.5	8.9	9.7
التجارة بالجملة والتجزئة وصيانة السيارات والدراجات النارية	30.00	35.5	23.8	16.8	12.8	4.7	3.1	2.5
النقل والتخزين	11.70	13.3	19.8	19.0	18.1	7.9	9.1	8.7
نشاطات الضيافة وخدمات الطعام	3.50	33.2	23.4	16.9	11.9	5.6	4.1	3.6
المعلومات والإتصالات	1.40	25.5	25.9	18.7	13.2	4.1	3.8	5.2
نشاطات التمويل والتأمين	0.40	9.8	8.0	11.9	11.1	6.7	8.3	21.2
نشاطات العقار	0.40	36.1	22.7	13.4	9.7	5.2	4.3	6.3
النشاطات المهنية والعلمية والتقنية	1.30	30.5	35.5	16.3	9.0	3.2	2.3	2.2
نشاطات الدعم الإداري والخدمات	0.90	42.5	21.6	14.1	10.3	4.7	2.7	2.4
الإدارة العامة والدفاع	0.40	13.2	10.5	15.8	18.4	7.9	7.9	21.1
التعليم	3.90	20.2	23.1	20.2	14.6	6.4	6.2	6.5
نشاطات الصحة البشرية والترويح	2.60	22.5	36.9	22.3	11.3	3.3	2.0	1.0
النشاطات الفنية والترفيهية والترويحية	0.30	30.2	25.6	18.6	12.2	5.1	4.1	2.9
خدمات أخرى	5.20	62.1	21.3	8.8	3.8	1.3	1.1	1.0
نشاطات منزلية	0.80	54.4	30.1	10.7	3.8	0.6	0.3	0.1
نشاطات المنظمات الأجنبية	0.70	66.7	11.1	0.0	0.0	0.0	0.0	11.1

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في ١٦٦ بلداً ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية.

وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

Empowered lives.
Resilient nations.

لمزيد من المعلومات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مبنى الأمم المتحدة

شارع الملكة رانيا

مبنى رقم ٢٧٤

الاردن

البريد الإلكتروني: registry.jo@undp.org

الموقع الإلكتروني: www.undp-jordan.org